مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية دراسة حالة بإحدى قرى محافظة البحيرة

إيهاب عبد الخالق محمد هيكل*

قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة

الملخص

استهدف البحث التعرف على مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء، تحديد طبيعة العلاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء وبين المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية المدروسة، وتحديد درجة المساهمة النسبية للمتغيرات المرتبطة بدرجة التعدي على الأرض الزراعية، والتعرف على أسباب التعدي على الأرض الزراعية، ومصادر معلومات المبحوثين المتعلقة بمخالفات البناء والقوانين المتعلقة بها. وجُمعَت البيانات خلال فبراير ومارس عام 2020، من قرية نتما بمحافظة الجيزة، بالمقابلة الشخصية لعينة عشوائية بسيطة بلغت 90 مبحوثاً، باستخدام استمارة استبيان. وتم استخدام التكرارات، مقاييس النزعة المركزية، التشتت، اختبار مربع كاي، معامل الارتباط البسيط، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي لتحليل البيانات ومناقشة النتائج. ومن أهم نتائج البحث الآتي: 1- 54.4% من المبحوثين ذوي مستوي تعدي (مرتفع) على الأرض الزراعية بالبناء، 26.7% ذوي مستوي تعدي (متوسط)، بينما 18.9% ذوي مستوي تعدي (منخفض)، 2- توجد علاقة ارتباطية بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء وبين المتغيرات: عدد الأبناء الذكور، درجة الطموح، درجة الاغتراب، القيمة الإيجارية للفدان (عند مستوى معنوية 0.05)، وحجم الحيازة الزراعية (عند مستوى معنوية 0.01)، وبلغت قيم معاملات الارتباط البسيط (0.224، 0.236، 0.211، و0.254 –)، و (0.301) على الترتيب، 3- تسهم المتغيرات: عدد الأبناء الذكور، القيمة الإيجارية للفدان، وحجم الحيازة الزراعية في تفسير التباين الكلي للمتغير التابع، وبلغت نسبة إسهامهم معاً 76.1 % في التأثير على درجة التعدي على الأرض الزراعية، 4- أهم أسباب التعدي على الأرض الزراعية، ارتفاع سعر أراضي المباني، حيث احتل الترتيب الأول، 5- من أهم مصادر المعلومات الخاصة بمخالفات البناء وقوانينها: التليفزيون، ومواقع التواصل الاجتماعي ، فقد احتلا الترتيب الأول والثاني على التوالي.

الكلمات الدالة: التعدي على الأرض الزراعية، وظاهرة البناء.

المقدمة والمشكلة البحثية

تُعَد الزراعة أحد الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد المصري, حيث تولي الدولة اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, حيث تقوم الدولة بالبدء في تنفيذ سلسلة من المشروعات الزراعية العملاقة لتغطي كافة أنحاء الجمهورية وتحقق أهداف التنمية المتوازنة بين أقاليم مصر، وتقتحم أعماق الصحراء المصرية لخلق مجتمعات عمرانية جديدة، كما يُعَد الأمن الغذائي من أهم قضايا الأمن القومي, ولذا تعمل الدولة علي تحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال إنتاجها المحلي, نظراً لما يعتري المصادر الخارجية من مخاطر التقلبات الاقتصادية والسياسية, فعادة ما توجه الدولة سياستها الزراعية لتوفير السلع الغذائية الإستراتيجية من المصادر المحلية والتي من أهمها القمح، السكر، والزيوت، وفي هذا الإطار يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإنتاج بعض المؤشرات والإحصاءات عن الإنتاج الزراعي، نشاط استصلاح الأراضي والمساحات المنزرعة، وكذا الميكنة الزراعية والموارد المائية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، 16-9-2020).

وبالنظر إلى نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2006: 8)، والالتزامات الصادرة عنه، وفي ظل المهام المنوطة بمنظمة الأغذية والزراعة لتنفيذها، تم صياغة بعض التوصيات والتي كان من أهمها:

1. إعداد مبادرة خاصة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية باعتبارها آلية متابعة ملموسة، يمكن من خلالها توفير التمويل اللازم للمتابعة، وتدعيم الحوار الوطني بين أصحاب الشأن بشأن القضايا المتعلقة بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، كما تم التوصية بتقديم المساعدات في مجال السياسات لتيسير صياغة برامج للحوار على المستويات العالمية، الإقليمية، والوطنية بغرض إضفاء الطابع المؤسسي على أساليب العمل والتي يجب أن تكون قائمة على الشراكة والحوار المجتمعي والتعاون.
2. ضرورة العمل على بناء القدرات بين الحكومات، المجتمع المدني، والمانحين وغيرهم من الشركاء في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
3. الترسيخ لإنشاء وتوسيع قاعدة بيانات خاصة بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وتحديثها دورياً بشكل مستمر، وتحديد مؤشرات الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية.

وقد أشار كل من Georgeson, *et al.* (2017: 1-2)، وخنفر (2014: 54-55) إلى أن سياسات الاقتصاد الأخضر تحذر من التعدي على الموارد البيئية من خلال تدابير القيادة لهذا النوع من الاقتصاد، والتصدي لأي تأثيرات سلبية قد تسبب أضراراً لعناصر وأنظمة البيئة والطبيعة، فقد شهدت أغلب دول العالم خلال السنوات السابقة تقلبات في أسواق الطاقة، السلع الرئيسية، ندرة في المياه، ونقص في المنتجات الغذائية، وطغت عليها أزمات في سوق المال والاقتصاد، والتي مازالت آثارها يعاني منها دول عديدة بالعالم، الأمر الذي كان له انعكاسات غير مرغوبة على التنمية المستدامة، وبالتبعية فإن تلك التأثيرات تمثل مخاطر اجتماعية، اقتصادية، وبيئية تهدد الأجيال القادمة، الأمر الذي جعل العالم يتجه نحو الاقتصاد الأخضر لضمان مبدأ الاستدامة لعناصر ومكونات البيئة ومواردها. وتتركز المبادئ الرئيسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء التوازن بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وتحقيق تلك الأهداف يتطلب معالجة أوجه القصور في اقتصاديات المجتمع، عن طريق الحد من وطأة الفقر، تقليل معدلات البطالة، تحقيق مستوى متقدم من الأمن الغذائي، تحقيق العدالة في توزيع الدخول، مع تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد البيئية والطبيعة، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development ، ولكن تحقيق مبدأ الاستدامة للموارد البيئية مرهون بالاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر Green Economy، أو الاقتصاد البيئي Environmental Economics، والذي يتيح الفرصة لإجراء إصلاحات جذرية من خلال إتباع استراتيجيات ملائمة جديدة، والتي من شأنها الحد من المخاطر البيئية والسيطرة عليها، واستخدام الموارد البيئية بكفاءة وإدارتها بطريقة رشيدة.

وقد تجلت ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء في خلال السنوات القليلة الماضية على وجه الخصوص، حيث يذكر نصار (2016) أن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قد أعلنت أن عدد حالات التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء خلال الخمس سنوات الأخيرة في محافظات مصر قد بلغ نحو 1.5 مليون حالة بإجمالي مساحة حوالي 65 ألف فدان وأنه قد تم إزالة حوالي 278 ألف حالة تعدّ، بإجمالي مساحة نحو 16 ألف فدان فقط. وهذا الوضع لا يمكن قبول استمراره، نظراً لأن التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء علاوة علي مظاهر التعدي الأخرى مثل التجريف والتبوير تمثل تهديداً وضياعاً لمورد طبيعي اقتصادي نادر وهو بمثابة مصدر الغذاء والكساء

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني: dr_ehab_heikal@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.161825

للسكان، بالإضافة إلى أنه مصدر دخل أساسي للسكان الريفيين، حيث يمثلون الغالبية العظمي من سكان القطاع الريفي

وقد أوضح عبدالرحمن (2019: 2071)، والسلسيلي، *وآخرون* (2001، 6-8) أهم التشريعات والقوانين الخاصة بالأراضي الزراعية، حيث برزت ظاهرة الزحف العمراني والتعدي على الأرض الزراعية بالبناء عليها في الآونة الأخيرة على وجه الخصوص، حيث دفع استئناف البعض للبناء العشوائي القيادة السياسية إلى توجيه الحكومة بإحالة جرائم "مخالفات البناء" إلى النيابة العسكرية في بداية الأمر، ثم تلاه صدور قرار بعودة التحقيق في مخالفات البناء للنيابة العامة باعتبارها جهة الاختصاص الأصيلة، والعقوبة التي ستوقع على المخالفين ستُحدد طبقًا لأحكام القانون رقم 116 لعام 1983 المعدل بالقانون رقم 2 لعام 1985، والمعدل بالقانون الأخير رقم 7 لعام 2018، وقد نصت عليه المادة 156 منه على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة مالية لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تزيد على خمسة ملايين جنيه، فضلاً عن إزالة المخالفة على الأرض الزراعية، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل البناء، وذلك على نفقة المخالف، كما يحق لوزير الزراعة قبل الحكم في الدعوى، الأمر بإيقاف أسباب المخالفة بالطريق الإداري.

ونستنتج من العرض السابق الإشارة إليه أن ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية تُعَد من أحد أخطر القضايا التي تواجهها مصر في الوقت الحالي، سواءً كان هذا التعدي بالتجريف أو التبوير أو البناء على الأرض الزراعية، وبالأخص بعد أحداث يناير عام 2011، حيث أن تلك القضية قد تفاقمت بشكل ملحوظ، وقد تأثر بها الإنتاجية الزراعية، والناتج القومي ككل بشكل ملحوظ، فضلاً عن الزيادة السكانية وزيادة احتياجات من مسكن، غذاء، تعليم، وصحة، وبتسليط الضوء على احتياجات المجتمعات الريفية للمسكن، فسوف نجد أن تلك الظاهرة قد برزت بشكل ملموس في العقد الأخير، وهي تمثل أحد أهم وأخطر أشكال التعدي على الأرض الزراعية بالبناء عليها، حيث تتضح مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في أقوي صورها، وتغيير وظيفة ونشاط الأرض الزراعية - باعتبارها أهم مورد للإنتاج الغذائي - بشكل عشوائي غير مخطط له، مخالفاً بذلك القانون الزراعي المصري، ومما سبق ذكره تأتي أهمية البحث الراهن بإلقاء الضوء على تلك الظاهرة ودراستها، الأمر الذي أثار بعض التساؤلات البحثية، والتي قد تم صياغتها كما يلي:

1- ما هو مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء في منطقة البحث ؟.
2- ما هي طبيعة العلاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية ؟.
3- ما هي درجة المساهمة النسبية للمتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية المرتبطة بدرجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء ؟.
4- ما هي دوافع وأسباب المخالفة بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء من وجهة نظر المبحوثين ؟.
5- ما هي مصادر معلومات المبحوثين الخاصة بمخالفات البناء على الأرض الزراعية والقوانين المتعلقة بها ؟.

أهداف البحث

1- التعرف على مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء في منطقة البحث.
2- تحديد طبيعة العلاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية.
3- تحديد درجة المساهمة النسبية للمتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية المرتبطة بدرجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء.
4- التعرف على دوافع وأسباب المخالفة بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء من وجهة نظر المبحوثين.
5- التعرف علي مصادر معلومات المبحوثين حول مخالفات البناء على الأرض الزراعية والقوانين المتعلقة بها.

الأهمية التطبيقية للبحث

تتحدد أهمية البحث من خلال أهمية القضية التي يثيرها على مستويين: يمثل أولهما المستوى النظري، حيث يهتم البحث - الذي يدخل ضمن نطاق البحوث والدراسات الميدانية - بظاهرة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية، علاوةً على إثراء الجانب النظري في هذا المجال، ويمثل البحث الراهن نواة لبحوث أخرى مستقبلية. حيث أنه من الجدير أن قضية البناء على الأرض الزراعية باتت ظاهرة اجتماعية، وقد احتلت حيزاً واسعاً من النقاش الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، لأنها بمثابة أحد أكبر المشكلات والتحديات المحلية، القومية في الوقت الراهن.

أما على المستوى التطبيقي، وما قد يبرزه البحث، فقد باتت ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية تنطوي على أشكالٍ عدة، والتي من أخطرها الزحف العمراني على الأرض الزراعية، أو التعدي عليها بالبناء، الأمر الذي أدي إلى تآكل وتناقص مساحة الأراضي الزراعية في كل من الوادي والدلتا، والتي استمرت لسنوات عديدة، حيث يسعى البحث الراهن جاهداً للإجابة على تساؤلاته، وما قد يصل إليه من نتائج واستنتاجات علمية، والتي قد تساهم في مساعدة المعنيين من المشرعين، واضعي السياسات، ومخططي البرامج التنموية في الإلمام ببعض جوانب تلك الظاهرة، حتى يتسنى لهم احتواء تلك الأزمة قدر المستطاع إما بالتشريع أو بوضع خطط التنمية المناسبة، أو بزيادة وعي الريفيين بأهمية الأرض الزراعية كمورد طبيعي، وبخطورة الوضع الراهن، بالأخص في ظل مجريات الأحداث الراهنة والتي يعيشها المجتمع المصري بأسره.

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

تُمثل البيئة نظاما معقداً من حيث العلاقات والتفاعلات، حيث أن العلاقات بين الأفراد، الموارد البيئية، والتنمية قد مرت بعدة مراحل ذات الأثر العميق خلال العقدين الماضيين، الأمر الذي يستدعي وضع الاعتبارات البيئية في أولويات برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وإلا سينتج من جراء ذلك العديد من الآثار السلبية التي يصعب مواجهتها ومعالجتها، حيث أن النشاط الاقتصادي المتزايد، والثورة التكنولوجية المصاحبة له قد أغفلت الإدارة الرشيدة للموارد البيئية والطبيعية (آدم، 2006: 2). ولذلك تحظى البيئة باهتمام واسع بين دول العالم، فمن الملاحظ تزايدا الوعي البيئي في الآونة الأخيرة لدى الجهات المعنية، وقد اتفق العلماء والدارسين على أن مفهوم البيئة يشمل جميع العوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، وتتأثر وتؤثر في العمليات التي تقوم بها. فالبيئة بالنسبة للإنسان تمثل "الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على الأرض، الهواء، والماء وما تحتويه تلك العناصر الثلاثة من كائنات حية، وجماد، علاوةً على عناصر الطقس، الرياح، والأمطار، وما يحتويه هذا الإطار من علاقات متبادلة بين كل تلك العناصر، وقد عرفها Julian (1983: 560)، بأنها: " الكل المركب من العوامل الطبيعية والاجتماعية، الاقتصادية، والقيم الثقافية، والجمالية التي تؤثر في الناس والمجتمعات، بحيث تشكل في النهاية وسماتهم، وعلاقاتهم، ومعيشتهم". ويشير كل من Georgeson, *et al.* (2017: 1-3)، وخنفر (2014: 54-57) إلى أن سياسات الاقتصاد الأخضر تحذر من التعدي على المواد البيئية من خلال تدابير القيادة لهذا النوع من الاقتصاد، والتصدي لأي تأثيرات سلبية قد تسبب أضراراً لعناصر وأنظمة البيئة والطبيعة، فقد شهدت أغلب دول العالم خلال السنوات السابقة تقلبات في أسواق الطاقة، السلع الرئيسية، ندرة في المياه، ونقص في المنتجات الغذائية، وطغت عليها أزمات في سوق المال والاقتصاد، والتي مازالت آثارها يعاني منها دول عديدة بالعالم، الأمر الذي كان له انعكاسات غير مرغوبة على التنمية المستدامة، وبالتبعية فإن تلك التأثيرات تمثل مخاطر اجتماعية، اقتصادية، وبيئية تهدد الأجيال القادمة، الأمر الذي جعل العالم يتجه نحو الاقتصاد الأخضر لضمان مبدأ الاستدامة لعناصر ومكونات البيئة ومواردها. وتتركز المبادئ الرئيسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء التوازن بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وتحقيق تلك الأهداف يتطلب معالجة أوجه القصور في اقتصاديات المجتمع، عن طريق الحد من وطأة الفقر، تقليل معدلات البطالة، تحقيق مستوى متقدم من الأمن الغذائي، تحقيق العدالة في توزيع الدخول، مع تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد البيئية والطبيعة، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development ، ولكن تحقيق مبدأ الاستدامة للموارد البيئية مرهون بالاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر Green Economy، أو الاقتصاد البيئي Environmenta Economics، والذي يتيح الفرصة لإجراء إصلاحات جذرية من خلال إتباع استراتيجيات ملائمة جديدة. ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الجهات المعنية خلال السنوات الماضية في سياق التنمية المستدامة، وقد تبنت منظمة الأمم المتحدة مفهوما للاقتصاد الأخضر مؤداه أن الاقتصاد الأخضر هو ذلك الذي ينشأ مع تحسن الوجود الإنساني، والعدالة الاجتماعية، من خلال الحد من المخاطر البيئية والسيطرة عليها، كما يمكن تعريفه على أنه هو الاقتصاد الذي يتم فيه استخدام الموارد البيئية بكفاءة وإدارتها بطريقة رشيدة، وخفض نسب انبعاثات الكربون والملوثات الأخرى، والحد من فقدان التنوع البيولوجي، ثم استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة مفهوماً أكثر نضجاً ينطوي على أنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية، والعدالة الاجتماعية، مع الحد من المخاطر البيئية وتدهور النظام الإيكولوجي، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة، ومن أهم

متطلبات التحول للاقتصاد الأخضر، الاهتمام بالتنمية الريفية بغرض تخفيف حدة الفقر في المجتمعات الريفية، مع حماية وصيانة الموارد البيئية، الاهتمام بقطاع المياه، وترشيدها، والتصدي لمسببات تلوثها، وتبني أنظمة تصنيف الأراضي وتنميتها واعتماد المعايير البيئية في عملية البناء على الأراضي.

وقد أبرزت أزمات الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم - خلال العقد الماضي - مدى أهمية التنمية الزراعية، في كافة الدول بمختلف أنحاء العالم، حيث أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي لغالبية الدول، لأنها تلعب دوراً رئيسياً في اقتصاديات معظم دول العالم بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وقد تواجه العديد من الدول بعضاً من التحديات والمعوقات، والتي تتمثل في بعض العوامل الاقتصادية، الهيكلية، المناخية، والجغرافية، فضلاً عن عدم كفاية الاستثمارات الزراعية والبنية التحتية، وانخفاض مستوى الآلات الزراعية واستخدام التكنولوجيا، والتقلبات في الأسعار العالمية للسلع الزراعية والصعوبات التجارية التي لا تزال العديد من هذه الدول تواجهها، وندرة الموارد المائية في العديد من الدول (منظمة التعاون الإسلامي، 2016: vii، 87).

وتشير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها (2018: iii، 98) إلى أننا نعيش في عالم معقّد، حيث أن قضايا التنمية التي يواجهها المجتمع العالمي بأسره، قضايا عابرة لكل الحدود، سواءً كانت تلك القضايا في الاقتصاد أو الاجتماع أو البيئة، فهي ذات طابع دائم ومتكرر، وتمتد من التوسع العمراني إلى إيجاد فرص عمل لملايين من الناس، والعديد من المشكلات يواجهها العالم بأسره، ولا يمكن حلها إلا بمناهج لديها القدرة على معالجة المشكلة من جذورها بكل جوانبها، ويتضح من خلال المؤشرات البيئية أن هناك تغير مناخي، تضاؤل في التنوع البيولوجي، وتقلص وانحسار في الموارد الأرضية، والمياه العذبة، ومخاطر بالغة على الجنس البشري، الأمر الذي يتطلب تحولاً جذرياً في أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن الجدير بالذكر أن البيانات والمعلومات هي العمود الفقري لأي خطة هادفة، حيث أن صانعي السياسات يبذلون جهوداً واضحة لإيجاد معلومات موثوق بها وسط سيل من المؤشرات والإحصاءات الجديدة، فمن المفيد وضع تلك البيانات والمعلومات في إطار متكامل، للتمكن من رؤية الموقف كاملاً وبوضوح، حتى يمكن وضع الحلول المناسبة والقائمة على حقائق لا شك فيها. وحسب مؤشر الاستدامة البيئية، فقد اتضح ـن هناك تناقص في مساحات الغابات، والرقعة الخضراء، حيث أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية قد بلغ نحو 0.1 من الفدان وذلك حسب إحصاءات عام 2015، ولكن بالمقارنة بعام 1990، فنجد أن نصيب الفرد كان يقدر بأضعاف تلك النسبة، أي أن نصيبه في تناقص مستمر، إذا ما استمرت الأمور تسير على نفس المنوال، كما أن مصر قد حققت تنمية بشرية متوسطة، وهذا التقدير حسب دليل التنمية البشرية الصادر عام 2018. كما يشير تقرير التنمية البشرية (2019: iii، 1) إلى أن ازدياد الفجوة بين مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، مع ازدياد فجوة الجوع والمرض، بالتزامن مع ازدياد فجوة التعليم، سوف يؤدي إلى ضعف القدرات التنافسية والانتماء مستقبلا، وبالتبعية سيمثل كل هذا عقبات أمام برامج ومشروعات التنمية، الأمر الذي يؤثر في سلوكيات السكان الذين يعانون من تلك المشكلات، ويمكن وصف تلك السلوكيات بالعشوائية، وبالأخص فيما يتعلق بالموارد البيئية واستدامتها ومن أهمها الأرض، المياه، والطاقة.

- الإطار التشريعي للأراضي الزراعية والموارد المائية:

تناول كل من رضوان (2020)، عبدالرحمن (2019: 2071)، والسلسيلي، *وآخرون* (2001، 6-8)، التشريعات والقوانين الخاصة بالأراضي الزراعية والموارد المائية، ويتضح ذلك على النحو التالي:

من الجدير بالذكر أن مسئولية صيانة البيئة وحمايتها تقع على عاتق المجتمع ككل، وليست قاصرة على جهة بعينها، حيث أن دور التشريعات التي تخص البيئة بشكل عام والأراضي الزراعية بشكل خاص، من شأنها صياغة المواد القانونية التي تنظم التعامل مع البيئة، وتطبيقها لا يقل أهمية عن مستوى وعي الأفراد، فصيانة البيئة تتوقف على الجانب الأخلاقي ووعي الأفراد في المقام الأول، الأمر الذي يمثل واجباً وطنياً بالنسبة لكافة أفراد المجتمع ككل، ومن أهم التشريعـات الخاصة بحمايـة البيئـة الريفيـة :

أولاً- تشريعات حماية الأرض الزراعية من التلوث:

أ- ما يتعلق بالمبيدات: انبثاقاً من أحكام المادة رقم (80) من قانون الزراعة لعام 1966، صدر القرار رقم 215 لعام 1985 بشأن المبيدات الزراعية والذي يؤكد على حظر الاستيراد لأي صنف من مبيدات الآفات الزراعية إلا بموافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية، وهذا بعد أن يتم تجربتها بمعرفة الجهة المعنية بالوزارة، والمادة رقم 38 من القانون رقم 4 لعام 1994 والخاص بحماية البيئة تنص على : "يحظر رش أو استخدام أي مبيدات أو أي مركبات كيماوية أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة إلا بعد مراعاة الشروط والضمانات التي تكفل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان أو النبات أو المجارى المائية أو سائر مكونات البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للآثار الضارة لهذه المبيدات".

ب- ما يتعلق بالحجر الزراعي: تناول قانون 53 لعام 1966 قضية الحجر الزراعي، بغرض حماية البيئة بما تحتويه من نباتات، وذلك بتحريم استجلاب نباتات أو منتجات زراعية مصابة بآفات غير موجودة بمصر.

ج- ما يتعلق بحظر الاستيراد: وذلك لجميع النباتات والمنتجات الزراعية، خوفاً من احتوائها على بعضاً من الآفات الضارة، علاوةً على حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة باستثناء ما يستورد لأغراض علمية وفق الشروط التي توافق عليها لجنة الحجر الزراعي لحماية البيئة الريفية.

ثانياً- تشريعات حماية الأرض الزراعية من الاستنزاف:

أ- حماية الأرض الزراعية من التجريف : تدخل المُشَرّع عام 1973 رافضاً لظاهرة تجريف الأرض الزراعية، بمقتضى أحكام القانون رقم 59 لعام 1973، حيث جَرَّم المُشَرّع للمرة الأولى تجريف الأراضي الزراعية والبناء عليها، ثم قام المُشَرّع بتعديل هذا القانون لصعوبة التنفيذ ومحاولات التحايل المستمرة، وذلك لأن العقوبات لم تكن رادعة، لذا كانت الحاجة مُلحة لتعديل أحكام هذا القانون بالقانون رقم 116 لعام 1983، والذي اشتمل على أربع مواد، حيث اختصت المادة الأولى منه بعدم المساس بالأراضي الزراعية والمحافظة على خصوبتها، حيث تم تخصيص المواد من 150 حتى 159 لحماية الرقعة الزراعية وصيانتها.

ب- حماية الأرض الزراعية من التبوير: حظر القانون 2 لسنة 1985 المالك والمستأجر أو الحائز للأرض بأية صفة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة، كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أي عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها.

- حماية الأرض الزراعية من البناء عليها : حدد القانون رقم 116 لسنة 1983 في مادته رقم 152 حظر إقامة أية مباني أو منشآت على الأرض الزراعية أو اتخاذ أي إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها ويعتبر في حكم الأرض الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية.

ج- حماية الأرض الزراعية من الزحف العمراني: برزت ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء عليها في الآونة الأخيرة على وجه الخصوص، حيث دفع استئناف البعض للبناء العشوائي القيادة السياسية إلى توجيه الحكومة بإحالة جرائم "مخالفات البناء" إلى النيابة العسكرية في بداية الأمر ثم تلاه صدور قرار بعودة التحقيق في مخالفات البناء للنيابة العامة باعتبارها جهة الاختصاص الأصيلة، والعقوبة التي ستوقع على المخالفين ستُحدد طبقًا لأحكام القانون رقم 116 لعام 1983 المعدل بالقانون رقم 2 لعام 1985، والمعدل بالقانون الأخير رقم 7 لعام 2018، وقد نصت عليه المادة 156 منه على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة مالية لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تزيد على خمسة ملايين جنيه، فضلاً عن إزالة المخالفة على الأرض الزراعية، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل البناء، وذلك على نفقة المخالف، كما يحق لوزير الزراعة قبل الحكم في الدعوى، الأمر بإيقاف أسباب المخالفة بالطريق الإداري.

ثالثاً- الموارد المائية وحمايتها من التلوث:

تم صدور القانون رقم 12 لعام 1984 الخاص بتنظيم الري والصرف بغرض ري الأراضي الزراعية وضمان تصريف الزائد عن الحاجة، وحماية الري والشواطئ، ويشتمل قانون 84 لعام 1982 الخاص بالمحافظة على نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، و ينص على "حظر صرف أو إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحلات والمنشآت التجارية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحي وغيرها"، في حين أن قانون 93 لعام 1962 والخاص بصرف المخلفات السائلة ينص على أنه "لا يجوز تصريف المجارى العامة المخلفات السائلة من المحال العامة أو الصناعية وغيرها دون الترخيص بذلك" ، وبالنسبة لما يخص المياه الجوفية فقد صدر قانون الري والصرف رقم 12 لعام 1984 والذي يحظر حفر آبار مياه جوفية سطحية كانت أو عميقة داخل أراضى الدولة المصرية إلا بموافقة وزارة الري وطبقاً للشروط التي تحددها".

ويشير جدول (1) إلى توزيع محافظات الجمهورية حسب مساحات التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، التبوير، والتجريف خلال الفترة (1983 : 2017)، ومن خلال الإحصاءات التي تم عرضها نجد أن محافظة القليوبية جاءت في الترتيب الأول حسب مساحات التعدي بالنسبة لإجمالي الجمهورية، حيث بلغت نسبتها نحو 11.37 %، ويليها في الترتيب الثاني محافظة المنوفية، وقد بلغت نسبتها نحو 7.92 % من إجمالي الجمهورية،

بينما بلغت نسبة محافظة الدقهلية نحو 7.83 % واحتلت بذلك الترتيب الثالث، ثم يليها في الترتيب الرابع محافظة البحيرة، حيث بلغت نسبتها نحو 6.41 %، بينما احتلت محافظة المنيا الترتيب الخامس بنسبة 6.30 % من إجمالي الجمهورية.

ونلاحظ مما سبق أن الغلبة لمحافظات القاهرة الكبرى والوجه البحري من حيث التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، التبوير، والتحريف، حيث احتلت تلك المحافظات المراكز الأربعة الأولى من حيث التعدي على الأرض الزراعية بالأوجه الثلاثة التي سبق ذكرها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدد وكثافة السكان في تلك المحافظات أكبر نسبياً مقارنةً بنظيرتها في محافظات الوجه القبلي، على الرغم من أن مهنة الزراعية بمثابة المهنة الأساسية للمجتمعات الريفية بالوجه البحري.

جدول 1. توزيع محافظات ومناطق ج.م.ع حسب مساحات التعديات على الأرض الزراعية (بالبناء، التبوير، والتجريف) خلال الفترة (1983 : 2017).

المحافظة / منطقة التعدي	التعديات خلال الفترة (2010:1983)	التعديات خلال الفترة (2017:2011)	جملة التعديات خلال الفترة (2017:1983)	% من إجمالي الجمهورية	الترتيب
القليوبية	8791	4753	13544	11.37	1
الغربية	2002	5473	7475	6.27	7
المنوفية	5366	4068	9434	7.92	2
البحيرة	1764	5868	7632	6.41	4
الشرقية	2745	3906	6651	5.58	9
الدقهلية	5425	3906	9331	7.83	3
أسيوط	2805	2805	5610	4.71	12
المنيا	3982	3582	7510	6.30	5
سوهاج	3599	3194	6793	5.70	8
كفر الشيخ	2612	4041	6653	5.58	*9
بني سويف	1694	2381	4075	3.42	14
قنا	3346	2619	5965	5.01	11
الفيوم	1554	2072	3626	3.04	16
الجيزة	5095	976	6071	5.10	10
دمياط	2117	1541	3658	3.07	15
إسكندرية	3131	1362	4493	3.77	13
الأقصر	246	1488	1734	1.46	17
القاهرة	7191	306	7497	6.29	6
أسوان	372	329	701	0.59	18
الإسماعيلية	177	300	477	0.40	19
النوبارية	0	89	89	0.07	21
السويس	55	40	95	0.08	20
بورسعيد	0	16	16	0.01	22
مرسى مطروح	14	1	15	0.01	*22
الوادي الجديد	2	1	3	0.00	--
شمال سيناء	0	0	0	0.00	--
الإجمـالي	64031	55117	119148	100.00	

*** تعني أن الترتيب مكرر.**

- المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، 2018.

ويذكر نصار (2016) أن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قد أعلنت أن عدد حالات التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء خلال الخمس سنوات الأخيرة في مختلف محافظات مصر قد بلغ حوالي 1.5 مليون حالة بإجمالي مساحة حوالي 65 ألف فدان وأنه قد تم إزالة حوالي 278 ألف حالة تعدٍ، بإجمالي مساحة نحو 16 ألف فدان فقط. وهذا الوضع لا يمكن قبول استمراره، نظراً لأن التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء علاوة علي مظاهر التعدي الأخرى مثل التجريف والتبوير تمثل تهديداً وضياعاً لمورد طبيعي اقتصادي نادر وهو بمثابة مصدر الغذاء والكساء للسكان، بالإضافة إلى أنه مصدر دخل أساسي للسكان الريفيين، حيث يمثلون الغالبية العظمي من سكان القطاع الريفي. وإدراكاً للوظيفة الاجتماعية للأرض الزراعية فقد نص الدستور في المادة (30) علي أن تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها. كما نص الدستور في المادة (32) علي أن موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها وعدم استنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها، والملكية الخاصة للأرض الزراعية مصونة وفقاً للدستور (مادة 35)، فإذا تم التعدي عليها فإنه يمكن للمجتمع استعادتها لأداء وظيفتها الأصلية لصالح الفرد والمجتمع. ومن الجدير بالذكر أن القول بأن مشروعات استصلاح واستزراع أراض جديدة قد تعوض الفقد في الأراضي الزراعية القديمة بالوادي والدلتا، وأنه يمكن فرض رسوم علي البناء علي الأراضي الزراعية تخصص لاستصلاح واستزراع أراض جديدة هو قولٌ مغلوط، فاستصلاح واستزراع أراض جديدة لم ولن يكون بديلاً عن الحفاظ علي الأراضي الزراعية القديمة، وذلك في ظل الزيادة السكانية التي يصاحبها انخفاض في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، ويكفي العلم بأن عدد السكان في مصر- في بداية القرن التاسع عشر - بلغ نحو 3 ملايين نسمة، وبلغت وقتها مساحة الأراضي الزراعية نحو 3 ملايين فدان، وببلوغ بداية القرن العشرين كان عدد السكان نحو 11 مليون نسمة، وكانت مساحة الأراضي الزراعية حوالي 5 ملايين فدان، وبالمقارنة بالوضع الحالي فنجد أن تعداد سكان مصر قد تضاعف وتجاوز 90 مليون نسمة، ومساحة الأرض الزراعية لم تتجاوز 9 ملايين فدان، أي أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية لم يتجاوز 0.1 فدان، أي أننا لا نملك رفاهية الاختيار بين الأراضي القديمة والجديدة أو بين التوسع الرأسي (زيادة الإنتاجية) والتوسع الأفقي، بل لابد من الحفاظ علي الأراضي الزراعية القديمة وفي نفس الوقت العمل على استصلاح واستزراع أراض جديدة.

وكشف تقرير الإدارة المركزية لحماية الأراضي، أن هناك تناقص في معدل التعديات وزيادة نسبة الإزالة خلال الفترة من 2015 ، 2016، مقارنةً بالسنوات السابقة لها، وكان أكثرها في عام 2015 وبدأت الإزالة تتراجع في عام 2016 بسب ما أثير في وسائل الإعلام من طرح مشروع قانون التصالح على مخالفات البناء، الأمر الذي أدي إلى بطء في استصدار قرارات الإزالة من المحافظين، والمحليات، فقد تم صدور قرار مجلس الوزراء رقم 886 لسنة 2016 المعدل بقرار رقم 331 والذي يسمح بتوصيل كافة أنواع المرافق للمباني المقامة على الأراضي الزراعية (البنا، 2017). وقد تم إجراء عملية التصوير الجوى في 2017/7/22، والتي يصدر بتحديدها قرار من لجنة الأحوزة العمرانية المشكلة بقرار من وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، وفقًا لما تحدده اللائحة التنفيذية بناء على عرض وزير الزراعة، وحتى يتم التمكن من التصدي لظاهرة التعدي علي الأراضي الزراعية، فهذا الأمر يتطلب تمكن المحليات من السُبل القانونية لمنع التعدي بأشكاله ومظاهره. كما أن الأمر يتطلب تفعيل الدستور بشأن تجريم الاعتداء علي الأراضي الزراعية وتشديد العقوبة علي المخالفين. كما يتطلب الأمر وقف التوسع في كردون القرى، وقصر إقامة مشروعات النفع العام علي مساحات معينة داخل الكردون أو في الظهير الصحراوي، وإذا كان علي الدولة الحفاظ علي الأراضي الزراعية ومنع الاعتداء عليها وصيانتها وتحسينها وتنميتها وذلك لصالح ليس فقط الأجيال الحالية وإنما أيضاً الأجيال القادمة فإنه يجب علي الدولة أيضاً مراعاة حق المواطنين في السكن الملائم. واستغلال الظهير الصحراوي لمحافظات مصر هو الأمل في تحقيق ذلك ووقف التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء حيث إن جميع محافظات مصر -عدا محافظة الغربية- لها ظهير صحراوي، وإن التخطيط العمراني للظهير الصحراوي وإنشاء قري به، مع توفير البنية الأساسية من مرافق وخدمات بتكلفة ملائمة للسكان الريفيين، يمكن أن يساهم بجدية في حل تلك المشكلة، وإيجاد بديل للتوسعات العمرانية غير المخططة، وبالأخص في محافظات الوجه البحري، والتي يتركز بها التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء، كما أن الأمر يتطلب النظر في التخطيط العمراني للقرى المصرية والسماح

بارتفاع المباني بها وفقاً للمعايير المعمارية الصحيحة، الأمر الذي يمكن من خلاله سد احتياجات أكبر عدد ممكن من الأسر بالقطاع الريفي، بالإضافة إلى أهمية تحسين مستوى معيشة الريفيين ودخولهم، من خلال التزام الدولة وفقاً لما نص عليه الدستور في المادة (29) بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وشراء إنتاجهم الزراعي بسعر يمكن من خلاله تحقيق هامش ربح للمزارعين، لتحفيزهم علي زيادة الإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي، وعدم التعدي على الأراضي الزراعية سواءً كان بالبناء أو التجريف أو التبوير (نصار، 2017) .

ولكي يتم التخطيط والتنفيذ بشكل صحيح لأي برامج أو مشروعات تنموية خاصة بالقطاع الريفي، واستغلال الموارد البيئية المتاحة بها بكفاءة، لابد في البداية من توافر كل الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الزراعي، والريفي، حيث أن الإحصاءات الزراعية توفر لمحة عن بنية القطاع الزراعي بالدولة، كما توفر فرصة لتحديد الاتجاهات والتحولات الهيكلية للقطاع، والتغيرات التي تحدث به، ويشير إلى المجالات التي تحتاج إلى تدخلات في مجال السياسات، وتستخدم بيانات الإحصاءات كمعيار لتقييم الوضع السابق أو الحالي، وتزداد قيمتها عند توظيفها مع مصادر البيانات الأخرى، وعادةً ما يرى مستخدموا البيانات أن ثمة حاجة لإجراء مزيد من الدراسات المعمقة لمجالات معينة في القطاع الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، 8-9).

ويوضح الشكل رقم (1) وصف لمؤشر مساحة الأراضي المنزرعة بحاصلات زراعية بدون تكرار أصناف الحاصلات التي تزرع بها أكثر من مرة على مدار السنة خلال الفترة من (2005/200):(2017/2018)، ومن الملاحظ أن الزيادة الحادثة في الرقعة الزراعية طفيفة بدءا من عام 2006/2005 حتى عام 2018/2017، حيث كانت المساحة المنزرعة عام 2006/2005 نحو 8.4 مليون فدان، وظلت ثابتة تقريباً حتى عام 2009/2008، ثم زادت زيادة طفيفة بشكل تدريجي، إلى أن وصلت المساحة المنزرعة نحو 9 مليون فدان عام 2018/2017، وتحتوي تلك الحقبة على أكثر الفترات التي تم فيها القيام بالبناء على الأرض الزراعية، ولكن يجب ألا نغفل أن الغالبية العظمي من المساحة الإجمالية تتمثل في أراضي الوادي والدلتا، وهذا الأمر يمثل مؤشر خطير للجهات المعنية وواضعي السياسات الزراعية، حيث يجب تدارك الوضع بتفعيل القوانين والتشريعات التي من شأنها حماية وصيانة الأرض الزراعية بكل من الوادي والدلتا، علاوةً على تكملة الدولة لسعيها نحو تخطيط وتنفيذ المشروعات القومية الزراعية، وكانت البداية بمشروع استصلاح وتنمية المليون ونصف المليون فدان والذي امتد في تسع محافظات في ربوع مصر، حيث يمثل المرحلة الأولي من مشروع قومي عملاق يستهدف استصلاح وتنمية أربعة مليون فدان، فضلاً عن إقامة مجتمعات عمرانية جديدة.

شكل رقم (1). مساحة الأراضي المنزرعة بحاصلات زراعية مؤقتة أو مستديمة بدون تكرار على مدار السنة خلال الفترة من (2005/2006) : (2017/2018) .

- رسم بياني توضيحي لوصف مؤشر: مساحة الأراضي المنزرعة بحاصلات زراعية على مدار السنة
- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أكتوبر(2020).

- المداخل والتوجهات النظرية للبحث:

يتضح في الآونة الأخيرة اهتماماً عالمياً بعلم الاجتماع البيئي، لأن الحاجة ملحة للتعرف على الأسس النظرية الموجهة للبحوث الاجتماعية في مجال علم الاجتماع البيئي، ويشير johnston (2017 :5-3) إلى أنه قد تم تناول مفهوم الحتمية البيئية لدى العديد من علماء العرب والغرب، حيث أن البيئة من أهم العوامل المؤثرة في عملية التنمية، وقد برز هذا المفهوم في إسهامات العديد من علماء عصر التنوير أمثال *ميكافيللي*، و*مونتسكيو* خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد احتلت الحتمية البيئية مكانة واضحة أيضاً في النظرية الأنثروبولوجية من قبل العديد من تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى ، علاوةً على بروزها في دراسات التنمية، وأعمال بعض المؤرخين مثل *أرنولد توينبي*، ويشكل مدخل الحتمية البيئية مسار التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للإنسان، وترتبط الحتمية البيئية ارتباطًا وثيقًا بالعالم الألماني *فريدريش راتزيل* (1844-1904)، و*توماس جريفيث تايلور* (1880-1963)، حيث يُنسب له الفضل في دعم اتجاه الحتمية البيئية، ويمكن تتبع العلاقة بين البيئة والبشر إلى العلماء اليونانيين وإلى إسهامات أرسطو على وجه الخصوص، كما دعا *ابن خلدون* (1332-1406)، إلى تناول الضوابط البيئية وتأثيرها على السكان، والفيلسوف الألماني *يوهان جوتفريد هيردر* (1809-1882)، الذي تردد صدى أفكاره حول التكيف البشري مع البيئة، متناولاً مفهوم التكيف الثقافي، وقد تمتعت الحتمية البيئية بقبول عام ضمن التخصصات الأخرى، وعلى الأخص في الأنثروبولوجيا ، حيث أن تبني فكرة الحتمية البيئية بشكل أعمق جعل اتجاهاتها النظرية تستمر وتمتد للعلوم الاقتصادية، والسياسية. كما يوضح Zimmerer (2017: 2-3) أن العلاقة بين الإنسان والبيئة وتتميز بالتكامل الذي يرتكز على التكيف والتحليل المتعمق لكل من الفعل ورد الفعل بين الإنسان والبيئة، والتي تتجلى في أبرز صورها عند دراسة العلاقات بين الإنسان، سبل العيش، الغذاء، والموارد الطبيعية الزراعية، ومن الجدير بالذكر أن الزيادة السكانية أدت لظهور قضايا بيئية، ومناهج جديدة لتعامل الإنسان معها، خاصةً في ظل وجود التغيرات البيئية العالمية والتي منها على سبيل المثال (فقدان في التربة والتنوع البيولوجي، التغير المناخي، وقضايا الأمن الغذائي)، وديناميات السكان بما في ذلك الحجم والكثافة، الهجرة، وسياسات ما يسمى بالأمن البيئي، كما يؤكد Ayichew (2014: 134-135) على وجود جدل سائد بين المعنيين بقضية الحتمية البيئية، فقد استمرت قضية الحتمية البيئية والإمكانيات المتاحة قيد المناقشة لأكثر من قرن، وقد ذكر Ayichew أن "الإنسان واقع تحت تأثير الطبيعة"، حيث أن الإنسان لا يتحرر تمامًا من تأثير البيئة ، ولكن هناك مساحة لجهود الإنسان ، مثل التكنولوجيا، العادات، والقيم البشرية ، والتي تؤثر على عمل الإنسان، من الواضح أن كلا العنصرين (الإنسان، والطبيعة) لهما نفس القدر من الأهمية للتأثير على بعضهما البعض تأثير متبادل، كما يعتقد أنصار الحتمية الأوائل في أن الإنسان يؤثر على البيئة تمامًا كما تؤثر البيئة (الأرض) على الإنسان"، لذا يجب التوصل إلى أرضية مشتركة مبدأها هو أن الإنسان عليه أن يدرك أن فعله تجاه البيئة له رد فعل مِثله عاجلاً أو آجلاً.

وقد أوضح Hardin (2009: 2) تعريفاً مبسطاً للحتمية البيئية، مؤداه هو أن البيئة الطبيعية بعواملها المادية مثل الأرض، والمناخ هي صاحبة التأثير الأكبر في تحديد أنماط الثقافة البشرية والتنمية المجتمعية، أي أنها هي المؤثرة في الأنشطة البشرية المختلفة، ولكن كانت هناك أسباب أدت إلى تشوه هذا المفهوم، أهمها وجود آراء أخرى ترفض تحيز الجغرافيين لهذا الاتجاه، فالحتمية البيئية كانت محاولة لتطبيق منهج جغرافية السلوك البشري، وبالتبعية رفضهم التوسع في هذا المفهوم وانتشاره.

وبشكل أكثر إيضاحاً وشمولية ينقسم هذا الاتجاه إلى ثلاث اتجاهات فرعية، تتضح على النحو التالي:

أ. نظرية الحتمية البيئية: وتعني أن الإنسان خاضع للبيئة، لأنها هي المسيطرة عليه وليس العكس، فالبيئة الطبيعية بما فيها من مناخ وغطاء نباتي وثروة حيوانية ذات تأثير على البشر من جوانب عديدة، وقد أدى هذا التأثير المتباين بين المجتمعات إلى ظهور نظرية الحتمية لتفسير التناقض الحادث بين المعنيين، وقد تبين وجود ثلاث آراء تتضح على النحو التالي:

1. **الحتمية البيئية:** أي أن البيئة ذات تأثير حتمي على باقي الكائنات الحية بما فيها الإنسان.
2. **الحتمية الحضارية:** بمعنى أن البيئة تتشكل نتيجة تأثير الكائنات الحية والتي يقودها الإنسان.
3. **التأثير المتبادل:** حيث أن هناك تأثير متبادل في العلاقات بين الكائنات الحية والعناصر البيئة الأخرى.

ب. النظرية الاختيارية: وهي تقر بإيجابية الإنسان وإرادته الفعالة المؤثرة، ليس فيما يتخذه من قرارات فقط، وإنما لما له من قوة وتأثير على بيئته، ويمثل إسحاق بومان أكثر مؤيدي هذا الاتجاه.

ج. النظرية التوافقية: وتقوم تلك النظرية بدور الوسيط بين طرفي الرأي من أنصار النظرية الحتمية والنظرية الاختيارية، حيث كانت الحاجة ملحة لظهور نظرية جديدة دورها هو أن تقرب وجهات النظر بين الآراء المتباينة، وهذه النظرية لا تؤمن بالاختيارية المطلقة أو الحتمية المطلقة، ولكنها تؤمن بدور كل من الإنسان والبيئة وتأثير كل منهما على الآخر بشكل دينامي متبادل، ومن الضروري التركيز على المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي ومكافحة تدهور الأراضي سواءً كان بالبناء أو التجريف أو التصحر، شاملةً الأنشطة النوعية للترويج للمنافع المشتركة في إصلاح وصيانة النظم البيئية للحد من تزايد التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، ووضع ممارسات رشيدة للإدارة المستدامة للنظم الايكولوجية وتقييم الدهور أمام تغير المناخ فيما بين الأنواع والنظم الايكولوجية (هيكل، وعبدالوهاب، 2015: 3-4).

وقد أصبح المجتمع بوضعه الحالي في احتياج مُلِح لإحداث نهوض شامل وتغييراً كلياً، شاملاً للنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد المجتمع من ناحيتي البناء والوظيفة، ومقابلة الاحتياجات التنموية بأشكالها المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار عدالة التوزيع بين المدينة والريف، ولا نغفل النظرة المستقبلية لحماية حقوق الأجيال القادمة لضمان استدامة الموارد الطبيعية، مع ضمان تحسين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. وقد تتأثر البيئية بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية فهي الوعاء الطبيعي الذي يشمل الجوانب الأخرى، لذا بات من الضروري لتحقيق جودة حياة الأفراد، المحافظة على اتزان منظومة البيئة وإدارتها إدارة رشيدة، حيث أنه يدخل في مواصفات جودة الحياة ما يتصل بمواصفات حماية البيئة والتي منها: مدى استنزاف الموارد البيئية في مقابل كفاءتها على التجدد الطبيعي، والحفاظ على توازنها، لذا فإن توازن كل من النمو السكاني مع الموارد البيئية المتاحة (الأرض، والمياه) يعد عنصراً جوهرياً لمكونات جودة الحياة (محرم، 2003: 6، 9).

ويُمثل القطاع الزراعي قطاع إستراتيجي حيوي وهام، يقع عليه العبء الأكبر في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مستلزمات الإنتاج باقي القطاعات، كما أنه مسئول عن توفير الاحتياجات المحلية من الغذاء، وتحقيق فائض يمكن توجيهه للتصدير لتوفير النقد الأجنبي، كما تتسم الزراعة بكثرة تعرضها التعرض للمخاطرة، وذلك لأنها تتأثر بعوامل عديدة مثل المتغيرات الطبيعية كالتقلبات المناخية والبيئية والتكنولوجية والإصابة بالآفات والأمراض، بالإضافة إلى تجريف التربة، تدهور خصوبة الأرض، عناصر الإنتاج، والتقلبات في إنتاجية المحاصيل الزراعية (الشاذلي، *وآخرون*، 2009)، ويشير عبدالرحمن (2019: 2072) إلى أن إجمالي مساحة الأرض الزراعية في مصر قد بلغ نحو 9.10 مليون فدان، والتي تمثل 3.84 % من إجمالي مساحة مصر، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة نحو 6.37 مليون فدان، والتي تبلغ نسبتها نحو 2.7 % من إجمالي مساحة مصر طبقاً لإحصاءات 2016/2015، حيث يمكن استغلالها بإضافتها لمساحة الأراضي الزراعية إذا ما تم استصلاحها واستزراعها. وقد يرجع السبب في أهمية ذلك إلى تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في مصر، حيث بلغ أقل من 0.1 من الفدان، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني والتي بلغت نحو 2.5 % سنوياً مع ثبات مساحة الأرض الزراعية تقريباً خلال ثُلث القرن الأخير، ومحدودية الموارد المتاحة، حيث أنه من المقدر أن يبلغ تعداد السكان في مصر لأكثر من 123 مليون نسمة ببلوغ عام 2029، الأمر الذي يشكل ضغوطاً متزايدة على الموارد الطبيعية، وبالأخص على الرقعة الزراعية المحدودة، موازنة الدولة، وإجمالي الدخل القومي، الذي يجب أن يتحمل سد احتياجات السكان المتزايدة، الأمر الذي يستوجب تخطيط وتنفيذ مشروعات تنمية زراعية، عمرانية، وصناعية لتغطي تلك الاحتياجات (البحيري، 2016: 600-601). ومن الجدير بالذكر أن عدد السكان قد بلغ نحو 101 مليون نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2020، مقارنة بما يقرب من 92 مليون نسمة في عام 2016 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020). وتتجلى قضية الزيادة السكانية في الخلل القائم في توازن العلاقة بين السكان والموارد البيئية من جهة والتنمية والخدمات المتاحة من جهة أخري، فالزيادة السكانية يصاحبها نقص في فرص التعليم، العلاج، والعمل، حيث أنه لا ينظر للقضية السكانية على أنها مشكلة في حد ذاتها، ولكن ينظر إليها من خلال توازن العلاقة بين حجم السكان وحجم الموارد، حيث توجد مجتمعات عديدة تتميز بأن كثافتها السكانية مرتفعة، ولكنها لا تعاني من مشكلة الزيادة السكانية، ويرجع السبب في ذلك لتمكنها من تحقيق التوازن المنشود بين السكان والموارد المحلية (جاويش، 2017: 1). لذا كانت الحاجة ملحة لتطوير إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، وهي تمثل خطة عمل تستهدف استغلال الموارد المتاحة لتعظيم الاستفادة منها بشكل مستدام، لتدعيم الدور الريادي وتوفير حياة كريمة للسكان، وذلك من خلال التركيز على أربعة محاور متمثلين في المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، المحور البيئي، والأمن القومي والسياسة الخارجية، وبإلقاء الضوء على البُعد البيئي، والذي يستهدف إجراء تحسن مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة، ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة، والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها، وحماية التنوع البيولوجي، والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وقد تم صياغة أهداف المحور البيئي في إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، والتي كان من أهمها صيانة الموارد الطبيعية، ووقف تدهور عناصر البيئة (الأرض، المياه، والهواء)، والحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية، وكذا صياغة مؤشرات لقياس الأداء البيئي Environmental Performance Index (EPI) The، والذي يتضمن مؤشرات فرعية عديدة ومن أهمها، تفعيل سياسة سكانية متكاملة Activating an integrated population policy، مؤشر استدامة المجتمع Sustainable Society Index، مؤشر هشاشة البيئة Environmental Vulnerability index, وتطبيق نظام العمارة الخضراء(Green Architecture System (GAS ، وإقامة منظومة زراعية مستدامة Sustainable Agricultural System (SAS)، (رؤية مصر 2030 ،2014: 2، 82-85).

الطريقة البحثية

- الفرض البحثي والإحصائي:

لتحقيق الهدف الثاني من البحث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

1- توجد علاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، وبعض المتغيرات الديموجرافية "المستقلة".

2- توجد علاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، وبعض المتغيرات الاجتماعية "المستقلة".

3- توجد علاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، وبعض المتغيرات الاقتصادية "المستقلة".

ولاختبار صحة الفروض البحثية السابقة، تم صياغة مجموعة من الفروض الإحصائية المقابلة لها والتي تنص على "عدم وجود علاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء - كمتغير تابع - وكلاً من المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية المستقلة المدروسة".

- منطقة البحث:

تعتبر محافظة البحيرة إحدى محافظات إقليم الإسكندرية وهى تقع في غرب الدلتا ويحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وشرقاً فرع رشيد وغرباً محافظتي الإسكندرية، ومطروح، وجنوباً محافظة الجيزة, يخترقها شريانان رئيسيان بالجمهورية هما طريقا القاهرة الإسكندرية الصحراوي والزراعي، وهي ذات موقع متميز، حيث أنها تأخذ شكل المثلث، ويمثل ضلعها الأيمن فرع رشيد من الجهة الشرقية، و ضلعا لأيسر الصحراء الغربية، وقاعدتها البحر الأبيض المتوسط بدءاً من مصب النيل فرع رشيد، وقد تكونت تربتها الخصبة على مر العصور من فيضانات النيل، حيث أن موقعها يجمع بين النيل، والصحراء، فهي نموذجاً لعبقرية الموقع الجغرافي، تمثل مساحتها 9 % من إجمالي مساحة مصر، وفرع رشيد من نهر النيل يؤمن لها مورداً مائياً مستقلاً للزراعة في شرق ووسط المحافظة، وخزان المياه الجوفية يستطيع أن يوفر احتياجات الري في جنوبها وعربها، والأمطار تصل سنوياً إلى 99.6ملم، وتحاط محافظة البحيرة بست محافظات، متمثلة في كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، الجيزة، مرسى مطروح، والإسكندرية، وتنقسم محافظة البحيرة إدارياً إلى 15 مركز(15 مدينة)،84 وحدة محلية قروية يتبعها 491قرية تابعة، بإجمالي 5980 تجمع سكني ريفي، وتبلغ مساحة المحافظة نحو 9826 كيلومتر مربع، بالإضافة إلى أنها تتميز بتنوع المناخ والبيئة الطبيعية (التوصيف البيئي لمحافظة البحيرة، 2007). وقد بلغ تعداد السكان التقديري لمحافظة البحيرة نحو 6.522.882 نسمة وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان مقارنةً بباقي محافظات الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020)، وتشتهر بالإنتاج الزراعي المتعدد، مثل القطن، الأرز، القمح، الذرة، والبطاطس . وهى من أولى المحافظات لإنتاج الفاكهة والخضر وتصدير الموالح والبطاطس والطماطم والخرشوف والبطيخ والفاصوليا والفلفل (الهيئة العامة للاستعلامات، 2009)، وتحتل محافظة البحيرة المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراضي الزراعية، والتي تقدر مساحتها بنحو الزراعية بنحو 188547 فدان، وهي بذلك تمثل أكثر من 14 % من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية بالجمهورية (الحنفي، 2015).

وقد تم إجراء البحث الميداني في قرية نتما، بمركز كوم حمادة التابع لمحافظة البحيرة، وتعد قرية نتما إحدى القرى القديمة بالمحافظة، والتي يبلغ إجمالي زمام الأراضي الزراعية بها نحو 1570 فدان، ويبلغ عدد الحائزين بها نحو 1140 حائزاً، وتبعد القرية عن مركز كوم حمادة بما يقرب من 15 كيلومتر، وتبعد عن عاصمة المحافظة "دمنهور" بنحو 66 كيلومتر، وتشتهر بمحاصيل الفاصوليا، الذرة الشامية، والأرز في الموسم الصيفي، كما تشتهر بمحاصيل البطاطس، والفول البلدي في الموسم الشتوي، علاوةً على البرتقال والموز واليوسفي كأهم الفواكه التي تشتهر بها القرية (الجمعية التعاونية الزراعية بقرية نتما، 2020).

- شاملة وعينة البحث:

تمثلت شاملة البحث في جميع الريفيين الذين قاموا بالبناء على الأرض الزراعية بقرية نتما التابعة لمركز كوم حمادة، بمحافظة البحيرة،

خلال الفترة منذ عام 2012 حتى 2017 م، ويبلغ إجمالي عددهم 894 مخالف (مركز تكنولوجيا المعلومات بمجلس مدينة كوم حمادة، 2020). ولتحديد حجم العينة تم تطبيق المعادلة التالية: $n = N / (N-1) B^2 + 1$ ، حيث أن: n = حجم العينة، N = حجم الشاملة، B = خطأ التقدير 10% (الصياد، ومصطفى، 1990: 108، 109)، وقد تبين بتطبيق المعادلة أن حجم العينة قد بلغ نحو 90 مبحوث، أي أن العينة قد بلغت نسبتها نحو 10.1 % من إجمالي حجم الشاملة، وقد تم سحبها بطريقة عشوائية بسيطة.

- نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تُمثل الدراسة الحالية أحد الدراسات الوصفية التحليلية، وذلك لأنها تستهدف التعرف على مستوى التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، وأيضا التعرف على دوافع وأسباب المخالفة بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء، وكذا التعرف علي مصادر معلوماتهم الخاصة بمخالفات البناء على الأرض الزراعية والقوانين المتعلقة بها، بالإضافة إلى اختبار مجموعة من الفروض النظرية من خلال الفروض الإحصائية المقابلة لها، أما المنهج المستخدم في هذه الدراسة فهو منهج المسح الاجتماعي الجزئي (بالعينة)، نظراً لملائمته لموضوع الدراسة.

- طريقة وأداة جمع البيانات:

تم إجراء الاختبار المبدئي Pre-Test لاستمارة الاستبيان على 12 مبحوث بقرية النجيلة بمركز كوم حمادة، التابعة لمحافظة البحيرة، بغرض التأكد من مدى ملائمتها لتحقيق أهداف البحث، وقد تم إجراء البحث الميداني بقرية نتما، التابعة لمركز كوم حمادة، بمحافظة البحيرة، عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان خلال شهري فبراير ومارس، عام 2020، والتي تم تصميمها من أجل تحقيق أهداف البحث الراهن، وتتكون استمارة الاستبيان من خمسة أجزاء، حيث يتعلق الجزء الأول بمقاييس المتغيرات الشخصية والديموجرافية للمبحوثين، والجزء الثاني يتضمن مقياس لقياس متغير درجة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية، أما الجزء الثالث يتعلق بمقاييس المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، في حين أن الجزء الرابع خاص بدوافع وأسباب تعدي المبحوثين بالبناء على الأرض الزراعية، وكذا مصادر معلوماتهم حول مخالفات البناء على الأرض الزراعية والقوانين المتعلقة بها، وأخيراً الجزء الخامس الخاص ببعض البيانات المتعلقة بقرية البحث والتي تم جمعها مرة واحدة فقط بالاستعانة بالجمعية التعاونية الزراعية لمنطقة البحث.

- **المعالجة الكمية وقياس المتغيرات:** فيما يلي عرض للتعريفات الإجرائية لأهم متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها، وقد تم الاسترشاد ببعض الدراسات السابقة في تناولها لكيفية قياس بعض المتغيرات.

- التعريف الإجرائي لمتغير درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء:

يقصد به عملية الزحف العمراني على الأرض الزراعية، بغرض التوسع في البناء على حساب مساحة الرقعة الزراعية التي تقع في حيازة المبحوثين، وإحداث تغيير مُتَعَمَّد في وظيفة ونشاط الأرض الزراعية - كمورد طبيعي ورئيسي لإنتاج الغذاء - بشكل عشوائي غير مخطط له، مخالفاً بذلك القانون الزراعي المصري، وذلك خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2017.

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثين عن مساحة المبنى الذي تم بناؤه على الأرض الزراعية التي يمتلكها المبحوث، وعدد أدوار المبنى القائم وقت إجراء البحث الميداني، ثم تم ضرب مساحة المبني في عدد الأدوار، ليعبر الناتج عن القيمة الكلية لدرجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء.

- **العمر:** وهو سن المبحوث، وتم تحديده بسؤال المبحوث وقت إجراء البحث الميداني، مقاساً بعدد السنوات الخام.
- **النوع:** تم تحديده من خلال المبحوثين، وقد انحصرت الاستجابات ما بين (ذكر)، و(أنثي).
- **عدد سنوات التعليم الرسمي:** أي إجمالي عدد سنوات تعليم المبحوث، والتي تقدر بالرقم الخام.
- **الحالة الزواجية:** ويقصد بها الحالة الزواجية للمبحوث وقت تطبيق الاستمارة (أعزب، متزوج، أرمل، مطلق)، وتم الترميز لها بـ (1،2،3،4) على التوالي.
- **عدد أفراد الأسرة:** ويقصد به حصر جميع أفراد الأسرة وقت إجراء عملية جمع البيانات من الميدان.
- **عدد الأبناء الذكور بالأسرة:** ويقصد به حصر الأبناء الذكور لأسرة المبحوث وقت إجراء البحث الميداني.
- **نوع الأسرة:** أي نوع الأسرة المبحوث، والتي تكون إما أسرة بسيطة (تتكون من الأب والأم والأولاد)، أو أسرة ممتدة (مكونة من الأب والأم والأولاد ويعيش معهم الجد أو الجدة أو كلاهما)، أو أسرة مركبة (مكونة من الأب والأم والأولاد مع وجود زوجة ثانية أو زوجة لإبن أو زوج لإبنة).
- **الحالة المهنية:** والمقصود بها الوظيفة الأساسية للمبحوث سواءً كانت مزارع، موظف حكومة، موظف قطاع خاص، تاجر/أعمال حرة، حيث تم إعطاء الاستجابات الرموز 1، 2، 3، 4 على الترتيب.
- **الهجرة الخارجية للمبحوث:** أي سفر المبحوث للخارج وانتقاله عبر حدود دولية أخرى بغرض الإقامة أو العمل لفترة لا تقل عن سنة، وذلك بسؤال المبحوث إذا كان قد سافر أم لا.
- **درجة الطموح:** ويقصد بها درجة تطلع المبحوث وتحقيق الإنجاز المنشود لتحقيق الذات وتحسين الظروف (الاجتماعية والاقتصادية) بناءً على تقديره لإمكاناته، ومن ثم توقعاته لما سوف يستطيع إنجازه في حياته المستقبلية، من خلال مقياس يتألف من 3 فئات هي (موافق، محايد، غير موافق)، وتم إعطاء الاستجابات قيم "3، 2، 1" على الترتيب، ثم حساب الدرجة الكلية لتعبر عن درجة الطموح.
- **درجة الانتماء للمجتمع المحلي:** أي الارتباط العاطفي والرضا بالمجتمع والرغبة في تحقيق الأفضل , وتم القياس باستيفاء الآراء في 8 عبارات على مقياس ثلاثي، درجاته: موافق، محايد، غير موافق، وتم تحديد القيم "3، 2، 1" على التوالي، في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية تجاه الشعور بالانتماء.
- **درجة التماسك الأسري:** أي مدى الترابط بين الزوجين وباقي أفراد الأسرة، وقد تم القياس من خلال مجموعة عبارات، وأعطيت الدرجات (3، 2، 1) للاستجابات (موافق، محايد، غير موافق) على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن درجة التماسك الأسري.
- **درجة الاغتراب:** وقد تم تعريف الاغتراب في البحث الراهن بأنه ظاهرة اجتماعية نفسية تتمثل في العزلة والانفصال عن الذات وعن المجتمع والشعور بعدم الانتماء واللامبالاة وذلك نتيجة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وهي حاله يظهر فيها الأشخاص والمواقف المألوفة لدى الفرد غريبة عنه، وقد تم الاستعانة والاسترشاد بالدراسات السابقة والتي قامت ببناء المقياس وتحكيمه، بالإضافة إلى إجراء اختبار الصدق والثبات عليه، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس يشتمل على 44 عبارة، تقيس الأبعاد المختلفة للاغتراب، وعددهم أربعة أبعاد متمثلين في (العجز، اللامعنى، اللامعيارية، والعزلة الاجتماعية)، موضحة كما يلي:

(أ) العجز: أي شعور الفرد بعدم إيجابيته وفعاليته وعجزه عن الاستقلال وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار.

(ب) اللامعنى: شعور الفرد أن الحياة لا معنى لها، ولا جدوى، وأنه لا يتحكم في أحداثها وهو فيها بلا غاية.

(ج) اللامعيارية: أي نقص الالتزام بالقيم الخلقية، والانتقاص من قيمة الشرعية، وشعور الفرد أن استخدام الوسائل غير المشروعة أمر ضروري لتحقيق أهدافه.

(د) العزلة الاجتماعية: أي انعزال الفرد عن المجتمع، وميله إلى الانسحاب من المشاركة الاجتماعية، والإحساس بعدم قيمتها. وكل بُعْد من الأبعاد الأربعة مكون من أحد عشر عبارة، وقد تم وضع كل بُعْد على مقياس ثلاثي الاستجابات (دائماً، أحياناً، نادراً)، وقد أعطيت الدرجات (3،2،1) على الترتيب.

وقد تم جمع الدرجة الكلية للأبعاد الأربعة، وتراوحت الدرجة الكلية للمقياس نظرياً ما بين 44 درجة كحد أدني، و 132 درجة كحد أعلى، لتعبر في النهاية عن درجة الاغتراب للمبحوثين.

- **القيمة الاجتماعية للأرض:** وهى الدلالة على مدى الاحتفاظ بالأرض الزراعية والتمسك بها، وتم قياس هذا المتغير باستيفاء آراء المبحوثين في إحدى عشر عبارة على مقياس ثلاثي، درجاته هي: موافق، محايد، غير موافق، وقد أعطيت الاستجابات القيم "3، 2، 1" على الترتيب، في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد تم حساب الدرجة الكلية لتعبر عن المتغير.
- **حالة المسكن السابق:** ويقصد به وصف لمستوى المنزل السابق للمبحوث، ويقدر برقم تجميعي ناتج عن جمع الدرجات التي تعطى لكل بند من بنود حالة المسكن والتي يتمثل أهمها في (مادة البناء-عدد الحجرات- مصدر الإضاءة- مصدر المياه- دورة المياه- عدد الأدوار- حيازة المنزل)، وقد أعطيت الاستجابات القيم "3، 2، 1" حسب أفضلية الحالة في كل بند من البنود السابق ذكرها عن حالة المسكن .
- **الاستراتيجيات الخاصة بالأسرة:** ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي يتبعها المبحوث وأسرته، للتكيف مع أية تغيرات في أوضاع الأسرة، بغرض معرفة "الإجراء الذي تكرر اللجوء إليه، الإجراء الذي لم يتغير،

والإجراء الذي قل اللجوء إليه"، وهذه الإجراءات تخص (تكاليف الإنتاج الزراعي، مصاريف علاج أفراد الأسرة، مصاريف شراء اللحوم والفاكهة والملابس الجديدة، الاضطرار إلى بيع أرض يمتلكها الزوج لمواجهة انخفاض الدخل، الاضطرار إلى بيع الحيوانات المزرعية، الاضطرار إلى خروج البنات من المدرسة، الاضطرار إلى خروج الأولاد من المدرسة... إلخ)، وتم قياس هذا المتغير من خلال ثلاث استجابات هي: "دائما، أحيانا، نادراً، ولا" وأعطيت الدرجات "3، 2، 1، 0" على الترتيب.

- **مصادر المعلومات الخاصة بمخالفات البناء والقوانين المتعلقة بها:** ويقصد بها الجهات التي يستقصى منها المبحوثين عن المعلومات الخاصة بمخالفات البناء على أرض زراعية وتشريعاتها، وقد تم قياسه بسؤال المبحوثين عن مصادر تلك المعلومات، والتي اشتملت على (التليفزيون، الإذاعة، الصحف، مواقع التواصل الاجتماعي، الموقع الإلكتروني يوتيوب، الوحدة المحلية للقرية، والجيران والأصدقاء)، وقد تم وضع مقياس ثلاثي الاستجابات (دائماً، أحياناً، ونادراً)، وقد أعطيت الدرجات (3،2،1) على الترتيب، وتم حساب درجة كل مصدر، وجمع التكرارات الخاص به بعد معايرته، وحساب نسبته المئوية، والمتوسط الحسابي الخاص به، وبناءً عليه إعطائه ترتيب مقارنةً بباقي المصادر الأخرى.
- **حجم الحيازة الزراعية (بالقيراط):** أي إجمالي ما يحوزه المبحوث وأسرته من أراضي زراعية، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثين عن مساحة الأرض الزراعية التي تقع في حيازته (إيجار أو ملك) بالقيراط.
- **إجمالي الدخل الشهري للأسرة:** أي إجمالي دخل المبحوث وأسرته من كل المهن، بالجنيه المصري شهرياً.
- **القيمة الإيجارية للفدان:** ويقصد به مقدار تكلفة إيجار الفدان في السنة بالجنية المصري.
- **نوع المحاصيل المنزرعة:** ويقصد بهذا المتغير نوع المحاصيل التي يزرعها المبحوث وأسرته خلال الموسمين الصيفي والشتوي، وبالأخص بعد البناء على الأرض الزراعية التي يحوزها.
- **حيازة الآلات الزراعية:** ومقصود بها عدد ما يحوزه المبحوث وأسرته من آلات ومعدات زراعية حيث أن السؤال الخاص بهذا المتغير كما جاء في دراسة الديب (2002)، يقوم بحصر عدد ونوع الآلات والمعدات الزراعية التي يمتلكها المبحوث أو يشارك في ملكيتها، وذلك بعد إجراء عملية التحويل للدرجات المعيارية وفقاً لمعايير معهد بحوث الميكنة الزراعية الموضحة بجدول (2).

جدول 2. يوضح الدرجات المعيارية لتحويل الآلات الزراعية.

نوع الآلة	معامل التحويل مقارنة بالجرار
الجرار الزراعي بمفرده	1
ماكينة دراس "كومباين"	.23
بذارة	0.22
آلة رش "موتور رش"	0.14
عزاقة / حصادة / ماكينة ري	0.08
محراث عادي	0.02

- **أدوات التحليل الإحصائي:**

تم استخدام التكرارات و النسب المئوية، مقاييس النزعة المركزية، والتشتت لوصف العينة وعرض النتائج، وتم أيضاً استخدام اختبار مربع كاي "Chi Square"، ومعامل الارتباط البسيط Pearson Product Correlation Coefficient، لاختبار معنوية العلاقات بين المتغير التابع وبعض المتغيرات موضوع البحث، هذا بالإضافة إلى تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Step-wise multiple regression Analysis لتحديد أهم المتغيرات المستقلة ذات الطبيعة المتصلة المؤثرة في المتغير التابع بالبحث الراهن.

وصف عينة البحث

يتضح من البيانات الواردة بجدول (3) توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم الديموجرافية، فقد بلغت نسبة الذكور 87.8%، ونسبة الإناث 12.2%، وتبين أن أكثر من ثلاث أرباع العينة يقعون ضمن فئة المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم 84.5%، كما اتضح أن ما يزيد عن ثلاث أرباع العينة ينتمون لأسر نووية أو بسيطة، وقد بلغت نسبتهم 78.9%، كما أن أكثر من ثُلثَي العينة مهنتهم الأساسية هي الزراعة، و 14.4% منهم يعملون تجار، بينما 10% من إجمالي العينة يعملون في وظائف حكومية، في حين أن 6.7% يعملون لدى القطاع الخاص.

جدول 3. توزيع المبحوثين وفقاً لبعض خصائصهم الديموجرافية ذات مستوي القياس الاسمي (ن= 90).

خصائص المبحوثين (الديموجرافية)	الفئات	العدد	%
- النوع	- ذكر	79	87.8
	- أنثى	11	12.2
-الحالة الزواجية	- لم يسبق له الزواج	8	8.9
	- متزوج	76	84.5
	- أرمل	4	4.4
	- مطلق	2	2.2
- نوع الأسرة	- بسيطة	71	78.9
	- مركبة	7	7.8
	- ممتدة	12	13.3
- الحالة المهنية	- مزارع	62	68.9
	- تاجر	13	14.4
	- موظف حكومي	9	10.0
	- موظف قطاع خاص	6	6.7
الإجمالي		90	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

كما يتبين من البيانات الواردة بجدول (4) أن عمر المبحوثين بالعينة قد تراوح ما بين 26 سنة كحد أدنى، 63 سنة كحد أعلى، بمتوسط حسابي بلغت قيمته 33.28، وكان العمر الأكثر تكراراً بين المبحوثين هو 34 سنة، بينما تراوح عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوثين ما بين 5، 18 سنة، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 12.78، وكان عدد سنوات التعليم الأكثر انتشاراً 9 سنوات، كما تراوح عدد الأبناء الذكور بأسر المبحوثين ما بين 2، 7 ذكور، بمتوسط حسابي 5.36، أما بالنسبة لدرجة طموح المبحوثين، فقد تراوحت قيمتها ما بين 9، 13، بمتوسط حسابي بلغ 9.74، وبالنسبة لدرجة التماسك الأسري، فقد تراوحت قيمتها ما بين 7 كحد أدنى، 15 كحد أعلى، بمتوسط حسابي بلغت قيمته 11.08، ثم يليه درجة الاغتراب وانحصرت قيمته ما بين 54، 117، بمتوسط حسابي 86.72، وبالنسبة للقيمة الاجتماعية للأرض الزراعية، فقد تراوحت قيمتها ما بين 14 كحد أدنى، 25 كحد أعلى، بمتوسط حسابي 18.02، ويليه حجم الحيازة الزراعية (بالقيراط)، حيث انحصرت قيمته ما بين 4، 48 قيراط، بمتوسط حسابي 22.16، ويلي ذلك حجم الحيازة الحيوانية، وقد تراوحت قيمتها ما بين 2، 6 وحدة حيوانية، بمتوسط حسابي 4.02، ثم القيمة الإيجارية للفدان، والتي تراوحت قيمتها ما بين 7200، 9800 جنيهاً، بمتوسط حسابي قدره 5100، في حين أن إجمالي الدخل الشهري لأسر المبحوثين قد تراوحت قيمته ما بين 2800، 6000 جنيهاً، بمتوسط حسابي 3350، وكانت القيمة الأكثر انتشاراً 3000.

جدول4. توزيع المبحوثين وفقاً لبعض خصائصهم المدروسة ذات مستوي القياس الكمي (ن= 90).

خصائص المبحوثين	الحد الأدنى (أقل قيمة)	الحد الأعلى (أكبر قيمة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال/ القيمة الأكثر انتشاراً
أولا: المتغيرات الديموجرافية					
- العمر	26	63	33.28	7.14	34
- عدد سنوات التعليم الرسمي	5	*18	12.78	4.12	9
- عدد الأبناء الذكور بالأسرة	2	7	5.36	1.98	4
ثانيا: المتغيرات الاجتماعية					
- درجة الطمـوح	9	13	9.74	2.96	10
- درجة التماسك الأسري	7	15	11.08	3.34	11
- درجة الاغتراب	54	117	86.72	102	68
- القيمة الاجتماعية للأرض الزراعية	14	25	18.02	3.80	22
ثالثا: المتغيرات الاقتصادية					
- حجم الحيازة الزراعية (بالقيراط)	4	48	22.16	7.20	16
- حجم الحيازة الحيوانية	2	6	4.02	2.06	3
- القيمة الإيجارية للفدان في السنة	7200	9800	5100	3050	7600
- إجمالي الدخل الشهري للأسرة	2800	6000	3350	2870	3000

- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث. * بعض المبحوثين حاصلين على دبلومة، تُقدر بسنتين بعد المرحلة الجامعية.

النتائج والمناقشات

- أولاً: مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء.

تشير النتائج الواردة بجدول (5) إلى توزيع المبحوثين وفقاً لمعالم المتغير التابع (مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء)، حيث تراوحت قيمته ما بين 200 كحد أدنى، 450 كحد أعلى، وقد بلغت قيمة المدى 250، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي 262.88، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري نحو 42.33، ويتبين من هذا العرض أن الفرق بين القيمة الأعلى والقيمة الأدنى يؤكد على وجود تفاوت وتباين في مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء في منطقة البحث، وهذا ما سوف تدعمه النتائج اللاحقة فيما بعد.

جدول 5. توزيع المبحوثين وفقاً لمعالم المتغير التابع: (مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء) (ن= 90).

معالم المتغير التابع	الحد الأدنى/ أقل قيمة	الحد الأعلى/ أكبر قيمة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- مستوى التعدي على الأرض الزراعية بالبناء	200	450	250	88.262	42.33

* المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

وقد تم تقسيم المبحوثين وفقاً للمدى الفعلي لدرجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء إلى ثلاث فئات، هي فئة ذات مستوى تعدي منخفض (283 درجة فأقل)، فئة ذات مستوى تعدي متوسط (284 - 366 درجة)، وفئة ذات مستوى تعدي مرتفع (366 درجة فأكثر)، ويتبين من النتائج الواردة بجدول (6) توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، حيث يتضح أن ما يزيد عن نصف العينة ذوي مستوى تعدي (مرتفع) على الأرض الزراعية بالبناء ، وقد بلغت نسبتهم نحو 54.4%، في حين أن ما يزيد عن رُبع العينة بقليل ذوي مستوى تعدي (متوسط) على الأرض الزراعية بالبناء، وقد بلغت نسبتهم نحو 26.7%، بينما بلغت نسبة المبحوثين ذوي مستوى التعدي (المنخفض) على الأرض الزراعية بالبناء نحو 18.9%. ويتضح من تلك النتيجة تباين النسب الثلاث، وتشير هذه النسب إلى أن 81.1% من المبحوثين ذوي مستوى تعدي (مرتفع، ومتوسط) على الأرض الزراعية بالبناء، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن 84.5% من المبحوثين من ذوي فئة المتزوجين، كما سبق الإشارة بهذا، وأن المدى الخاص بعدد الأبناء الذكور بأسر المبحوثين بلغت قيمته 5 ذكور، وهي قيمة ليست بالقليلة بالنسبة لعدد الأبناء الذكور بالأسرة، الأمر الذي يفسر نتيجة أن أكثر من ثلاث أرباع العينة قد تعدوا على الأرض الزراعية بالبناء بدرجة مرتفعة ومتوسطة، حيث أن الأسر بالريف قد تلجأ للبناء على الأرض الزراعية كأحد الحلول المباشرة تجنباً لارتفاع الأسعار ومشكلة السكن، وذلك لإمكانية لتوفير سكن لأبنائهم، كنوع من التخطيط لمستقبلهم، عندما يرغب أبنائهم في الارتباط والزواج في المستقبل.

جدول 6. توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى التعدي على الأرض الزراعية بالبناء (ن= 90).

- مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء	التكرار	%
- مستوى تعدي منخفض (283 درجة فأقل).	17	18.9
- مستوى تعدي متوسط (284 - 366 درجة).	24	26.7
- مستوى تعدي مرتفع (366 درجة فأكثر).	49	54.4
الإجمالي	90	100.0

* المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

- ثانياً: طبيعة العلاقة بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية المستقلة المدروسة.

ينص الفرض الإحصائي على أنه "لا توجد علاقة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء - كمتغير تابع - وكلاً من المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية المستقلة المدروسة"، ولاختبار صحته تم استخدام معامل الارتباط البسيط للمتغيرات الكمية، واختبار مربع كاي للمتغيرات الوصفية، ويتضح ذلك على النحو التالي:

أ- اختبار وجود علاقة معنوية بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة الكمية المدروسة باستخدام معامل الارتباط البسيط:

تم استخدام معامل الارتباط البسيط "لبيرسون" لاختبار معنوية العلاقة بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة الكمية المدروسة، والتي بلغ عددها 16 متغير.

ويتضح من النتائج الواردة بجدول (7)، وبالنسبة للمتغيرات الديموجرافية، وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين متغيري: (عدد الأبناء الذكور بالأسرة، درجة الطموح)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لكل منهما (0.224)، و(0.236) على التوالي، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، والتي تبلغ 0.205، وبناءً على هذه النتيجة يمكن قبول الفرض البحثي البديل، وعدم قبول الفرض الإحصائي المتعلق بهذين المتغيرين.

كما اتضح من النتائج الواردة بجدول (7) عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين باقي المتغيرات الديموجرافية الأخرى، لذا لا يمكن قبول الفرض البحثي البديل، وقبول الفرض الإحصائي الذي ينص على "عدم وجود علاقة بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع، وبين كل من: العمر، عدد سنوات التعليم الرسمي، وعدد أفراد الأسرة".

كما يتبين من النتائج الواردة بجدول (7)، بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية، وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع، وبين متغير درجة الاغتراب، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لهذا المتغير (0.211)، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، والتي تبلغ 0.205، وبناءً عليه يمكن قبول الفرض البحثي البديل، وعدم قبول الفرض الإحصائي المتعلق بهذا المتغير.

كما اتضح من النتائج الواردة بنفس الجدول عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع، وبين باقي المتغيرات الاجتماعية الأخرى، وبناءً عليه لا يمكن قبول الفرض البحثي البديل، وقبول الفرض الإحصائي الذي ينص على " عدم وجود علاقة بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع، وبين كل من المتغيرات: درجة التماسك الأسري، القيمة الاجتماعية للأرض، حالة المسكن السابق، مصادر معلومات مخالفات البناء ، والاستراتيجيات الخاصة بالأسرة ".

وتشير أيضاً النتائج الواردة بنفس الجدول، والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية، إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع، وبين متغير حجم الحيازة الزراعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لهذا المتغير (0.301)، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.01، والتي تبلغ 0.267، وبناءً عليه يمكن قبول الفرض البحثي البديل، ولا يمكن قبول الفرض الإحصائي المتعلق بهذا المتغير، كما اتضح وجود علاقة ارتباطية سالبة بين درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، وبين متغير القيمة الإيجارية للفدان، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لهذا المتغير (0.254 -)، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، والتي تبلغ 0.205، وبناءً عليه يمكن قبول الفرض البحثي البديل، وعدم قبول الفرض الإحصائي المتعلق بهذا المتغير.

كما تبين من النتائج الواردة بجدول (7) عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع، وبين باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبناءً عليه لا يمكن قبول الفرض البحثي البديل، وقبول الفرض الإحصائي الذي ينص على " عدم وجود علاقة بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع، وبين كل من المتغيرات التالية: حجم الحيازة الحيوانية، حيازة الآلات الزراعية، وإجمالي الدخل الشهري للأسرة ".

جدول 7. نتائج اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون لتحديد معنوية العلاقة بين درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة الكمية المدروسة (ن = 90).

المتغيرات المستقلة الكمية	قيم معامل الارتباط r	Sig.
1- العمر	0.096	0.352
2- عدد سنوات التعليم الرسمي	- 0.066	0.418
3- عدد أفراد الأسرة	0.081	0.259
4- عدد الأبناء الذكور بالأسرة	0.224 *	0.047
5- درجة الطمـوح	0.236 *	0.039
6- درجة التماسك الأسري	- 0.087	0.229
7- درجة الاغتراب	0.211 *	0.054
8- القيمة الاجتماعية للأرض	0.044	0.309
9- حالة المسكن السابق	0.103	0.288
10- الاستراتيجيات الخاصة بالأسرة	0.008	0.491
11- مصادر معلومات مخالفات البناء	0.107	0.203
12- حجم الحيازة الزراعية	0.301 **	0.011
13- حجم الحيازة الحيوانية	0.021	0.252
14- حيازة الآلات الزراعية	0.066	0.301
15- القيمة الإيجارية للفدان	- 0.254*	0.023
16- إجمالي الدخل الشهري للأسرة	0.040	0.298

- القيمة الجدولية لمعامل الارتباط البسيط لبيرسون عند مستوى 0.05 = 0.205 ، وعند مستوى 0.01 = 0.267

- المصدر: حسبت من بيانات البحث.

*** ارتباط معنوي عند مستوى 0.05 ** ارتباط معنوي عند 0.01**

ب- اختبار وجود علاقة معنوية بين مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة الوصفية المدروسة باستخدام اختبار مربع كاي:

تم استخدام اختبار مربع كاي لاختبار معنوية العلاقة بين فئات مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة الوصفية المدروسة، والتي بلغ عددها سبعة متغيرات وهي: (النوع، الحالة الزواجية، الحالة المهنية، نوع الأسرة، الهجرة الخارجية للمبحوث، نوع المحاصيل المنزرعة، والتقدم للتصالح في مخالفات البناء)، وذلك بعد أن تم تقسيم المبحوثين وفقاً للمدى الفعلي لدرجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء إلى ثلاث فئات، هي فئة ذات مستوى تعدي منخفض (283 درجة فأقل)، فئة ذات مستوى تعدي متوسط (284 - 366 درجة)، وفئة ذات مستوى تعدي مرتفع (366 درجة فأكثر).

وتشير النتائج الواردة بجدول (8) إلى أنه عند اختبار معنوية العلاقة باستخدام (اختبار مربع كاي)، اتضح أنها معنوية عند مستوى 0.05 بين مستوى التعدي على الأرض الزراعية بالبناء وبين متغيري نوع الأسرة، والهجرة الخارجية للمبحوث، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة لكل منهما (14.791)، و(6.880) على التوالي، وهي أكبر من مثيلتيها الجدولية والتي تبلغ (12.59)، و (5.99)، و درجات حرية (df) 6 و 2 على الترتيب، وبناءً عليه يمكن لا يمكن قبول الفرض الإحصائي، وقبول الفرض البحثي البديل المتعلق بهذين المتغيرين، أي أن هناك علاقة معنوية بين مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء وبين متغيري نوع الأسرة، الهجرة الخارجية للمبحوث.

ويوضح نفس الجدول قيم مربع كاي بين مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين باقي المتغيرات الوصفية الأخرى، وهي أقل من مثيلاتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، وبناءً على هذه النتيجة لا يمكن قبول الفرض البحثي البديل، ويمكن قبول الفرض الإحصائي المتعلق بتلك المتغيرات.

جدول 8. نتائج اختبار مربع كاي (كا^2) لتحديد معنوية العلاقة بين مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة الوصفية المدروسة (ن = 90).

المتغيرات المدروسة	قيمة (كا^2) المحسوبة	قيمة (كا^2) الجدولية *	درجات الحرية (df)
1- النوع	5.301	5.99	2
2- الحالة الزواجية	8.011	12.59	6
3- الحالة المهنية	2.922	9.49	4
4- نوع الأسرة	14.791 *	12.59	6
5- الهجرة الخارجية للمبحوث	6.880 *	5.99	2
6- نوع المحاصيل المنزرعة	0.064	5.99	2
7- التقدم للتصالح في مخالفات البناء	0.029	5.99	2

- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث. * عند مستوى معنوية 0.05

- التعليق على النتائج وتفسيرها:

من خلال ما تم عرضه من نتائج بالجدولين رقم (7)، ورقم (8)، والمتعلقة باختبار معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة الكمية المدروسة، والمتعلقة باختبار مربع كاي للمتغيرات المستقلة الوصفية المدروسة، يمكن إلقاء الضوء على أهم التفسيرات الخاصة بتلك المتغيرات، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

تعني النتيجة المتعلقة بمتغير عدد الأبناء الذكور بالأسرة أنه كلما زاد عدد الأبناء الذكور، كلما زادت درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء، ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال عادات الأسرة في الريف، حيث أن وجود أبناء ذكور بالأسرة يضع عبء ومسئولية على عاتق الأب، وهو التخطيط لمستقبلهم عند الرغبة في الارتباط والزواج، لابد أن يتوافر سكن ملائم للأبناء عند زواج أحدهم وتكوين أسرة جديدة، الأمر الذي يدفع المسئول عن الأسرة سواءً كان الأب أو الأم لبناء منزل متعدد الأدوار السكنية، والذي قد يتم بناؤه على الأرض الزراعية التي تمتلكها الأسرة، تفادياً لارتفاع أسعار السكن أو الأراضي المرخص لها بالبناء.

أما النتيجة المتعلقة بمتغير درجة الطموح، فهي تعني أنه كلما زادت درجة الطموح للمبحوثين، كلما زادت درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، ويمكن تفسيرها من خلال قيام المسئول عن الأسرة بالبناء على الأرض الزراعية، رغم أنه مخالف للقانون الزراعي لأحداثه تغيير في طبيعة ونشاط الأرض الزراعية، إلا أن التخطيط لمستقبل الأسرة عامةً وللأبناء بشكل خاص بالبناء على الأرض الزراعية، يُعَد درجة من درجات الطموح، لارتباط سلوكه بالتخطيط للمستقبل، بهدف تحسين المسكن مستقبلاً، رغم كونه مخالف قانونياً.

كما تعني النتيجة الخاصة بمتغير الاغتراب، أنه كلما زادت درجة اغتراب المبحوثين، كلما زادت درجة تعديهم على الأرض الزراعية بالبناء، ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال الأزمات المالية، والاقتصادية التي تعرض لها الغالبية العظمى من السكان على المستوى المحلى والقومي، وبشكل خاص في المجتمع الريفي المصري، والذي يتصف بموسمية العمالة فيه، فضلاً عن ارتفاع تكاليف وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، الطاقة، والغذاء، الأمر الذي قد يجعله رافضاً لمجريات الأمور من حوله والتي من ضمنها التشريعات والقوانين التي تجعله يشعر أنه مقيد، ومسلوب الإرادة، حيث أن الاغتراب يُعَد ظاهرة اجتماعية نفسية تتمثل في العزلة والانفصال عن الذات والمجتمع والشعور بعدم الانتماء واللامبالاة، بسبب ظروف اقتصادية أو اجتماعية، فسلوك الفرد قد يتأثر بدرجة معينة بالأحداث التي تجرى من حوله، كل هذا قد يدفع المبحوثين للبناء على الأرض الزراعية، دون إدراك أو اهتمام أنه يُعَد خرقاً أو مخالفةً للقانون الزراعي والتشريعات المتعلقة بهذا الشأن.

وتعني أيضاً النتيجة المتعلقة بمتغير حجم الحيازة الزراعية، أنه كلما زاد حجم الحيازة الزراعية والمساحة التي يمتلكها المبحوثين، كلما زادت درجة تعديهم على الأرض الزراعية بالبناء، ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال منطق مؤداه أن المبحوث بامتلاكه لرقعة زراعية ذات مساحة كبيرة نسبياً، فإنه قد يرى أنه لن يخسر ولن يتأثر إذا ما قام بالبناء على أرضه الزراعية على مساحة قيراط أو حتى قيراطين، وقد يشجعه في ذلك أمرين، أولهما أن مساحة أرضة لن تتأثر كثيراً، وثانيهما أن قد يرى أنه في ذلك مقتصداً للتكاليف، إذا ما تمت المقارنة مع أسعار الأراضي المرخص لها بالبناء، هذا بالإضافة إلى أنه قد جرت العادة في السنوات السابقة أن يقوم المخالف بدفع مبلغ معين مقابل التصالح، وهذا قبل موجة الإزالة والغرامات الراهنة.

أما بالنسبة للنتيجة المتعلقة بمتغير القيمة الإيجارية للفدان، فهي تعني أنه كلما انخفضت القيمة الإيجارية للفدان، كلما زادت درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء، ويمكن تفسير ذلك من خلال قيام المبحوث بتقييم أموره وشئونه الاقتصادية، حيث أن انخفاض القيمة الإيجارية لمساحة معينة من الأرض الزراعية التي يمتلكها، سوف يدفعه أو يشجعه على البناء على جزء معين من الأرض التي يمتلكها، وقد يري من وجهة نظره أن هذا الإجراء لن يخسره الكثير، لانخفاض القيمة النقدية العائدة عليه من الإيجار السنوي للفدان.

واتضح من العرض السابق وجود علاقة معنوية بين مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء وبين نوع الأسرة، وقد يرجع ذلك إلى أن النسبة الأكبر من أسر المبحوثين هي من الأسر النووية البسيطة والتي بلغت نسبتها أكثر من ثُلثَي العينة (78.9% من إجمالي العينة)، فقد تغيرت المجتمعات الريفية عما كانت عليه في السنوات السابقة، حيث رغبة الجيل الحالي من الشباب في الاستقلالية بالمعيشة والسكن، حتى وإن كانت إقامته هو نفس مكان إقامة أسرة الوالدين قبل زواجه، فهو أيضاً مستقل في دور سكني خاص به بأسرته الجديدة، فرغم سكن الأبناء مع الآباء في نفس مكان الإقامة، إلا أن تعدد الأدوار السكنية في منزل الأسرة يُعَد نوع من الاستقلالية في السكن والمعيشة، ويدعم تلك النتيجة أيضاً النتيجة السابق عرضها باستخدام معامل الارتباط البسيط والخاصة بعدد الأبناء الذكور بالأسرة، فتعدد الأبناء الذكور قد تزيد من عدد الأسر البسيطة مستقبلاً، الأمر الذي قد يدفع المسئول عن الأسرة - سواءً كان الأب أو الأم - إلى البناء على الأرض الزراعية لحل مشكلة السكن للأبناء الذكور عند الارتباط والزواج في المستقبل.

كما يتبين أيضاً وجود علاقة معنوية بين مستوى تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء وبين الهجرة الخارجية للمبحوث، وقد يرجع ذلك إلى أنه من المتعارف عليه في الريف، من يهاجر للعمل بالخارج، بعد عودته يرغب في بناء منزل جديد وحديث، وقد أصبح ذلك جزء من سلوك ممن هاجروا للعمل بالخارج، وخاصة أنه أصبح أكثر انفتاحاً من غيره ممن لم يهاجروا للعمل، ومع ارتفاع أسعار الأراضي المرخص لها بالبناء، فقد يتم اللجوء للبناء على الأرض الزراعية، دون مراعاة أنه هذا السلوك يعد مخالف للقانون وتعدي على الأرض الزراعية بالبناء عليها.

- ثالثاً: درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة بدرجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء في منطقة البحث.

تشير النتائج الواردة بجدول (9) إلى وجود ثلاثة متغيرات مرتبطة مستقلة فقط هي التي تسهم في تفسير التباين الكلي لدرجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء في منطقة البحث، وتتمثل تلك المتغيرات في عدد الأبناء الذكور بالأسرة، القيمة الإيجارية للفدان، وحجم الحيازة الزراعية، فقد تبين أن إسهام تلك المتغيرات الثلاثة مجتمعة معنوية عند مستوى 0.01، حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة نحو 31.287، وقد بلغت نسبة إسهام المتغيرات الثلاثة مجتمعةً 76.1 % في التأثير على درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء، الأمر الذي يعني أن هناك متغيرات أخرى تسهم بمقدار 23.9 % في التأثير على هذا الأداء لم يتناوله البحث الراهن.

كما تشير معاملات الانحدار الواردة بجدول (9) والخاصة بالمتغيرات (عدد الأبناء الذكور بالأسرة، القيمة الإيجارية للفدان، وحجم الحيازة الزراعية)، والتي ساهمت في تفسير التباين لدرجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء إلى أن حدوث تغيراً مقداره الوحدة في كلٍ منهم سوف يؤدي لحدوث تغيراً مقداره (2.641 ، 1.704- ، و 2.356) على الترتيب في درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي للتنبؤ بدرجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء من المتغيرات المحددة كما يلي:

Y= 291.352 +2.641X1 + (- 1.704 X2) + 2.356 X3

حيث أن:

Y = درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء (المتغير التابع) ،

α (قيمة ثابتة) = 291.352

X1= عدد الأبناء الذكور بالأسرة ، X2= القيمة الإيجارية للفدان ،

X3= حجم الحيازة الزراعية.

X2= القيمة الإيجارية للفدان ، X3= حجم الحيازة الزراعية.

ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد عدد الأبناء الذكور بالأسرة، وانخفضت القيمة الإيجارية للفدان، وزاد حجم الحيازة الزراعية للأسرة، كلما أدي ذلك إلى ارتفاع درجة تعدي المبحوثين على الأرض الزراعية بالبناء في منطقة البحث، حيث أن زيادة عدد الأبناء الذكور، يجعل المسئول عن الأسرة سواءً كان الجد أو الأب أو الأم يخططون لمستقبل هؤلاء الأبناء، وفي زواجهم، فيلجئون للبناء على الأرض الزراعية، لحل مشكلة السكن، وهي من أكبر المشكلات التي قد تواجه الشاب عندما يقرر الزواج والارتباط، كما أن انخفاض القيمة الإيجارية للفدان قد تجعل مالك الحيازة أو الأرض الزراعية يُقْدِم على البناء على جزء من الأرض الزراعية التي تقع في حيازته، هرباً من ارتفاع أسعار الأراضي المخصصة للبناء، أو المسكن المبني حديثاً في القرية أو المدينة على حدٍ سواء، هذا بالإضافة إلى أن زيادة حجم الحيازة الزراعية أو الأرض الزراعية التي يملكها المبحوث، قد يشجعه هذا على القيام تخصيص جزء من تلك الأرض الزراعية للبناء عليها، وخاصةً أن مساحة الأرض الزراعية التي يملكها لن تتأثر كثيراً، إذا ما قرر البناء على مساحة قيراط أو أكثر، وقد يرى المبحوث أن هذا السلوك سلوك اقتصادي موفر له، مقارنة بأسعار الأراضي المرخص لها بالبناء عليها.

جدول 9. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة لتفسير التباين الكلي في درجة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء.

النموذج	المتغيرات المستقلة المرتبطة	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد R^2	α (constant)	معامل الانحدار	قيمةF المحسوبة
الأول	- عدد الأبناء الذكور بالأسرة	0.411	0.531	202.184	3.019	24.011**
الثاني	- عدد الأبناء الذكور بالأسرة - القيمة الإيجارية للفدان	0.603	0.703	268.658	2.866 - 1.923	29.205**
الثالث	- عدد الأبناء الذكور بالأسرة - القيمة الإيجارية للفدان - حجم الحيازة الزراعية	0.687	0.761	291.352	2.641 -1.704 2.356	31.287**

**** معنوية عند مستوى 0.01**

- رابعاً: دوافع وأسباب المخالفة بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء من وجهة نظر المبحوثين.

تشير النتائج الواردة بجدول (10) إلى توزيع المبحوثين وفقاً لدوافع وأسباب المخالفة بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء من وجهة نظرهم، حيث تبين أن من أهم تلك الدوافع والأسباب "ارتفاع سعر أراضي المباني"، والذي احتل الترتيب الأول من بين آراء المبحوثين، حيث بلغت قيمة متوسطه الحسابي نحو 4.62، ويليه في الترتيب الثاني دافع " توفير سكن للأبناء عند زواجهم"، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي له نحو 2.61، بينما احتل دافع أو سبب " ازدحام القرية من الداخل" الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قيمته 2.02، ويليه في الترتيب الرابع دافع "بسبب كثرة الإنجاب"، وقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي نحو 1.92، في حين جاء دافع " لإمكانية التصالح بمجرد دفع قيمة المخالفة في السنوات السابقة" ليحتل الترتيب الخامس، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي له نحو 1.86، ثم يليه في الترتيب السادس دافع " البيت القديم بالمشاركة مع إخوتي"، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي له نحو 1.82، وأخيراً يأتي دافع "بسبب تعدد الزوجات" في الترتيب السابع والأخير، بمتوسط حسابي بلغت قيمته نحو 1.30 .

وبالنظر لما تم توضحيه من أسباب ودوافع التعدي على الأرض الزراعية بالبناء من قبل المبحوثين، سوف نجد أن أغلب الأسباب التي احتلت المراكز الأولي، كانت أسباب تتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية، ويتضح ذلك كما جاء في الترتيب الأول، والثاني، والخامس والسادس، هذا بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالكثافة السكانية بالقرية، مع كثرة الإنجاب، كما تبين من خلال الترتيب الثالث، والرابع، في حين أن السبب أو الدافع الخاص بتعدد الزوجات، فقد جاء في الترتيب الأخير نظراً لأنه أمر غير شائع وغير منتشر بكثرة في المجتمع الريفي المصري، ورغم تعدد الأسباب والدوافع، إلا أن جميعها نتج عنها سلوك واحد وتمت ترجمته بإحداث مخالفات للقانون الزراعي بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء، رغم كونها أهم مصدر لتحقيق الأمن الغذائي في المجتمع بأسره.

جدول 10. توزيع المبحوثين وفقاً لدوافع وأسباب المخالفة بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء من وجهة نظرهم (ن = 90).

الدوافع والأسباب	أوافق		أوافق لحدٍ ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الترتيب
	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%		
- ارتفاع سعر أراضي المباني.	59	65.5	31	34.5	--	--	4.62	الأول
- ازدحام القرية من الداخل.	46	51.1	--	--	44	48.9	2.02	الثالث
- بسبب كثرة الإنجاب.	13	14.5	18	20.0	59	65.5	1.92	الرابع
- بسبب تعدد الزوجات.	6	6.7	15	16.6	69	76.7	1.30	السابع
- البيت القديم بالمشاركة مع إخوتي.	37	41.1	--	--	53	58.9	1.82	السادس
- لتوفير سكن للأبناء عند زواجهم.	62	68.9	21	23.3	7	7.8	2.61	الثاني
- لإمكانية التصالح بمجرد دفع قيمة المخالفة في السنوات السابقة.	39	43.3	--	--	51	56.7	1.86	الخامس

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

- خامساً: مصادر معلومات المبحوثين الخاصة بمخالفات البناء على الأرض الزراعية والقوانين المتعلقة بها.

يتبين من النتائج الواردة بجدول (11) توزيع المبحوثين وفقاً لمصادر المعلومات الخاصة بمخالفات البناء على الأرض الزراعية والقوانين المتعلقة بها، حيث يتضح أن من أهم تلك المصادر "التليفزيون"، والذي احتل الترتيب الأول، وقد بلغت قيمة متوسطه الحسابي 3.46، ويليه مصدر "مواقع التواصل الاجتماعي" في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي بلغت قيمته 2.58، ثم مصدر "الجيران والأصدقاء"، حيث احتل الترتيب الثالث، بمتوسط حسابي بلغت قيمته 2.14، بينما جاء مصدر "الموقع الإلكتروني يوتيوب" في الترتيب الرابع، حيث بمتوسطه حسابي بلغت قيمة 1.58، ويليه في ذلك مصدر " الوحدة المحلية للقرية" وقد احتل الترتيب الخامس، بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.57، ثم يليه مصدر "الصحف الوطنية" في المصدر السادس، بمتوسط حسابي بلغت قيمته 1.56، في حين احتل مصدر "الإذاعة" الترتيب السابع، بمتوسط حسابي بلغت قيمته نحو 1.48 .

ونستنتج من خلال ما سبق عرضه، اهتمام الريفيين بوسائل الاتصال المرئية الجماعية أو الجماهيرية كأهم مصادر لتلقي المعلومات التي تشغل اهتمامهم، وبالأخص المصادر التي تتعلق بشبكة المعلومات العالمية أو العنكبوتية "الانترنت"، وما يوجد بها من مواقع للتواصل الاجتماعي كالفيسبوك، وتويتر، بالإضافة إلى الموقع الالكتروني "اليوتيوب"، وقبل كل هذا مازال "التليفزيون" يحتفظ بأهميته كأهم وسيلة أو مصدر للمعلومات، وقد يرجع ذلك إلى وجوده في كل بيت مصري، وبالأخص في المجتمعات الريفية، باعتباره أهم وسائل الترفيه المتاحة لديهم، هذا بالإضافة إلى انتشار الاشتراك في خدمة الانترنيت، حيث تمثل تلك المصادر أهم أربع مصادر للمعلومات لدي الريفيين، ويليها الوحدة المحلية للقرية، ثم تأتي الصحف والإذاعة في الترتيب السادس والسابع على الترتيب، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم الاهتمام بالقراءة ومطالعة الأخبار من خلال الصحف، كما أنه قد يحل التليفزيون محل الإذاعة لمطالعة الأخبار وتلقي المعلومات.

جدول 11. توزيع المبحوثين وفقاً لمصادر المعلومات المتعلقة بمخالفات البناء والقوانين المتعلقة بها (ن=90).

مصادر المعلومات	دائما		أحيانا		نادرا		المتوسط الحسابي	الترتيب
	تكرارات	%	تكرارات	%	تكرارات	%		
- التليفزيون	38	42.2	32	35.6	20	22.2	3.46	الأول
- الإذاعة	17	18.9	9	10.0	64	71.1	1.48	السابع
- الصحف الوطنية	19	21.1	13	14.4	58	64.5	1.56	السادس
- مواقع التواصل الاجتماعي	62	68.9	19	21.1	9	10.0	2.58	الثاني
- الموقع الإلكتروني يوتيوب	18	20.0	16	17.8	56	62.2	1.58	الرابع
- الوحدة المحلية للقرية	14	15.5	24	26.7	52	57.8	1.57	الخامس
- الجيران والأصدقاء	36	40.0	31	34.4	23	25.6	2.14	الثالث

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

الخاتمة والتوصيات

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، نُورِد فيما يلي أهم التوصيات، والتي قد تفيد في المشرعين، أو المخططين وواضعي السياسات والبرامج، للحد من انتشار ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، أو بأي صورة أخرى من صور أو مظاهر التعدي على الأرض الزراعية

1- ضرورة قيام الجهات المعنية مثل وزارة الإعلام والشئون المعنوية بنشر ثقافة الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية وصيانتها، وكذا نشر الثقافة القانونية، لتثقيف الريفيين بأهم المواد القانونية التي تُجرّم وتُحرِّم التعدي على الموارد البيئية والطبيعية كالأراضي الزراعية، والمياه.

2- ضرورة قيام الجهات المعنية مثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي باستحداث وسائل غير تقليدية لمخاطبة جمهورها من الريفيين والمزارعين، مثل إنشاء وتصميم منصة الكترونية لخدمة الريفيين، وتوعيتهم، وذلك حسب الحاجة أو الهدف الذي تسعي لتحقيقه وزارة الزراعة.

3- استكمال مشروع التأمينات الزراعية في مصر، وضرورة وضع المشرعين، وواضعي السياسات لسياسات زراعية من شأنها حماية المزارعين بالريف المصري من تقلبات الأسعار المتعلقة بمستلزمات الزراعة أو الإنتاج الزراعي، وذلك للحد من تهميش المجتمع الريفي، وفقره.

4- القيام بعمل حصر لكافة احتياجات المجتمع الريفي المتعلقة بالبناء، بهدف سد تلك الاحتياجات من خلال عمل شراكة بين وزارة الزراعة، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، لتخطيط وتنظيم عملية البناء في المجتمعات الريفية، وتفادياً لعشوائيتها وما ينجم عنها من مخالفات وتعديات على الأرض الزراعية.

5- تشجيع البرامج والمشروعات الزراعية القومية، والتي تستهدف استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة، مثل مشروع استصلاح وتنمية المليون ونصف المليون فدان، والذي من شأنه حل مشكلة التكدس في كل من الوادي والدلتا.

المراجع

أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، (2018). التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسجل بمكتبة الكونجرس، UNDP, 1UN Plaza, New York, NY 10017 USA

آدم، محمد (2006). الأبعاد الاقتصادية والإنسانية لمشكلة تلوث البيئة، مجلة النبأ، العدد 63، فبراير 2006.

البحيري، زكي، (2016). مصر ومشكلة مياه النيل، اتفاقيات المياه، استراتجيات الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

التوصيف البيئي لمحافظة البحيرة، (2007). إدارة شئون البيئة، محافظة البحيرة، الوكالة الدنماركية للتعاون الدولي، برنامج الدعم القطاعي للبيئة.

الحفنى، يحيى عبد الرحمن يحيى، (2015). دور جمعيات الإصلاح الزراعي في تسويق القطن في محافظة البحيرة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ،93 (1).

الشاذلي، فوزي عبدالعزيز، *وآخرون*، (2009). التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطرة والمتغيرات المحلية والدولية، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4 أكتوبر 2009.

الديب، آمال عبد العاطى موسى، (2002). دور الإرشاد الزراعي في تنمية المرأة الريفية، "رسالة دكتوراه"، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة.

السلسيلي، محمد أبو الفتوح، سعيد عباس رشاد، سامي أحمد عبد الجواد، وصلاح عباس حسين، (2001). دور المرشدين الزراعيين في توعية الأسر الريفية بالتشريعات الخاصة بحماية البيئة الريفية من التلوث بمحافظة القليوبية، المؤتمر الخامس للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، جامعة الزقازيق، مصر.

الصياد، جلال مصطفي، ومصطفي جلال مصطفى، 1990: المعاينة الإحصائية. دار المريخ، الرياض.

تقرير التنمية البشرية (2019). ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عد المساواة في القرن الواحد والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP, 1UN Plaza, New York, NY 10017 USA

جاويش، مصطفي، (2017). قضية السكان في مصر..محنة أم منحة، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات.

خنفر، عايد راضي، (2014). الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون.

رؤية مصر 2030، (2014). إستراتيجية التنمية المستدامة - مصر 2030، وزراه التخطيط والمتابعة، ج.م.ع.

عبدالرحمن ، إكرام أحمد السيد، (2019). دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة لمورد الأرض في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، مجلد (26)، عدد (2D)، 2053 - 2079، 2019.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، (2018). التعدي على الأرض الزراعية بمحافظات الجمهورية خلال الفترة (1983 : 2017).

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2020). البرنامج العالمي للإحصاء الزراعي، المجلد الثاني، المبادئ التوجيهية العملية، سلسلة التنمية الإحصائية (16)، روما، 348 صفحة، الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2006). نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة، بورتو أليغري، البرازيل، 7-10 مارس 2006.

منظمة التعاون الإسلامي، (2016). الزراعة والأمن الغذائي، مركز الأبحاث والدراسات الإحصائية، الاقتصادية، الاجتماعية.

محرم، إبراهيم، 2003: الحياة الحلوة، مدخل للتنمية الإنسانية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

مركز تكنولوجيا المعلومات، (2020). مجلس مدينة كوم حمادة، محافظة البحيرة.

هيكل، إيهاب عبدالخالق محمد، وعبدالوهاب، مدحت عزت، 2015: درجة إدراك المزارعين للمخاطر والمشكلات المتعلقة بمياه الري وعلاقتها ببعض خصائصهم الشخصية والاجتماعية الاقتصادية، المؤتمر الدولي الثالث للدراسات والبحوث البيئية، 23 : 25 فبراير، جامعة مدينة السادات.

البنا، عبدالمنعم، (2017). إزالة المخالفات، وتقاعس المحليات، https://www.youm7.com/story/2017

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 13 أكتوبر (2020). https://www.capmas.gov.eg

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2020). الإحصاءات السكانية، https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصر، الزراعة والاقتصاد المصري. https://www.capmas.gov.eg/16-9-2020

الهيئة العامة للاستعلامات، (2009). محافظة البحيرة، https://www.sis.gov.eg/Story/172?lang=ar
رضوان، علاء، (2020). مخالفات البناء على الأرض الزراعية. https://www.youm7.com/story/22-6-2020
نصار، سعد، (2017). مواجهة المعتدين على الأرض الزراعية. https://www.youm7.com/story/2017
نصار، سعد، (2016). التعديات على الأرض الزراعية، https://akhbarelyom.com/news/newdetails
Ayichew, Fekadu Kassa, (2014). The paradox in environmental determinism and possibilism: A literature review, Journal of Geography and Regional Planning Vol.7(7)(7):132-139, DOI: 10.5897/JGRP2013.0406.
Georgeson, Lucien, , Mark Maslin, and Martyn Poessinouw, (2017). The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interactions, Department of Geography, University College London, Pearson Building, Volume 4, Issue 1.
Hardin, Gerald Larson, (2009). Environmental Determinism: Broken Paradigm or Viable Perspective?, East Tennessee State University, Part of the Place and Environment Commons. Johnston, Tom, (2017). Environmental Determinism, First published: 06 March2017, https://doi.org/10.102/ 978118786352.wbieg035. ,Copyright © 2017 John Wiley & Sons, Ltd.
Julian, Joseph and William Kornblum, (1983). Social Problems, Forth Edition, Prentice-Hall, Inc., Englewood cliffs, New Jersey.
Zimmerer, Karl S., (2017). Geography and the Study of Human–Environment Relations, First published: 06 March2017,https://doi.org/10.1002/978111878635 2. wbieg1028, Citations 2.

The Phenomenon of Encroachment on Agricultural Lands A Case Study in a Village of Buhaira Governorate

Heikal, E. A. M

Rural Sociology and Agricultural Extension depet. Faculty of agriculture, Cairo University

ABSTRACT

This research aimed to identify respondent's encroachment degree (RED) on agricultural land by building (ALB), determining nature of relationship between RED on ALB and some demographic and Socio-economic variables, determining degree of relative contribution of independent variables related to RED on ALB, identifying causes of encroachment on (ALB), and sources of respondents' information related to building violations. Data were collected during February and March 2020. in "Netma Village", Buhaira Governorate. Through personal interviews with simple random sample of 90 respondents representing. by Questionnaire form. Frequencies, mean, SD, simple Pearsonian correlation coefficient, Chi-square, and Step-wise regression were used for data presentation and analysis. results are as follows: 1- 54.4% of respondents had a (high) level of encroachment on ALB, 26.7% had a (medium) level of encroachment, while 18.9% had a (low) level, 2- Statistically significant relationships were found between RED on ALB and: number of male sons, ambition degree, alienation degree, rental value of feddan (at level 0.05), and size of agricultural holding (at level 0.01), With Pearsonian correlation coefficient values (0.224, 0.236, 0.211, -0.254), and (0.301) respectively. 3- Variables: number of male sons, rental value of feddan, and size of agricultural holdings contribute to explaining total variance of RED on ALB, and their combined contribution is 76.1% in influencing to RED on ALB, 4- High price of building land is most important cause of encroachment on ALB, and 5- Television and social media are most important sources of information on building violations.

Keywords: Encroachment On Agricultural Lands, & Building phenomenon